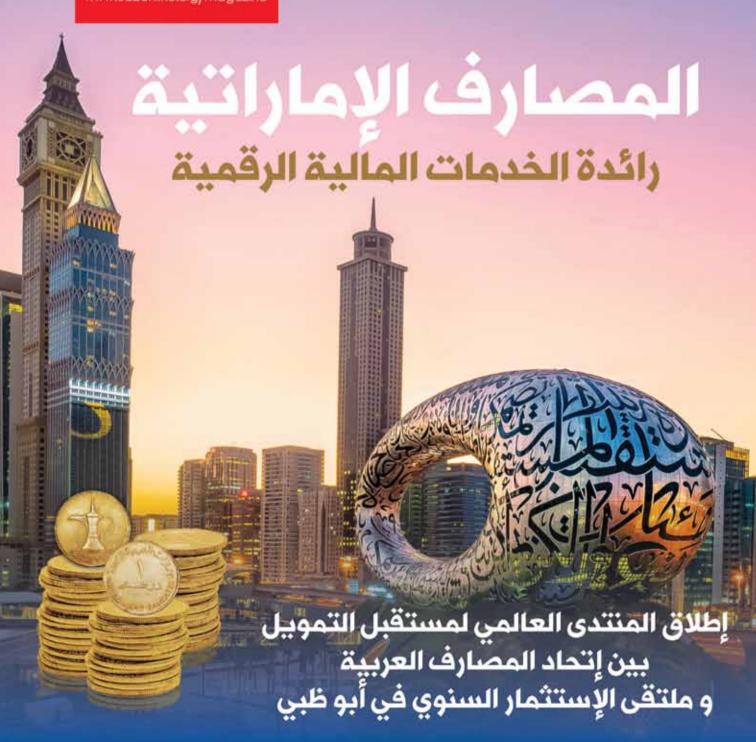
إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصم العدد 510 - أيار/ مايو 2023 www.uabonline.org/Magazine





















When it is time to go international, we have the expertise to get you there

Take your business to the next level with the best of our banking expertise. Banking services that support you in every step of the way to achieve your goals at the right time.



السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة إلى المصارف العربية والأمين العام



د. وسام حسن فتوح الأمين العام



عبد المحسن الفارس ذائب رئيس مجلس الإدارة نائب رئيس اللجنة التنفينية (المملكة العربية السعودية)



د. جوزف طربيه رئيس اللجنة التنفيذية (لينان)



محمد الإتربي رئيس مجلس الإدارة (مصر)



عيدالله مبارك آل خليفة (adc)



عثمان بن جلون (للغرب)



عننان أحمد يوسف (البحرين)



الشيخ محمد الجراح الصباح (الكويت)



عبدالحكيم العجيلي (سلطنة عمان)



(العراق)



عبدالرزاق الترهوني (ليبيا)



ياسم السالم (الأردن)



(حيبوشي)



محمود الشوا (فلسطين)



د. أحمد علي عمر بن سنكر (اليمن)



رغد جرجي معصب (سوريا)



الحنشي ولد محمد صالح (موريتانية)



لزهر لطرش (الجزائر)



عياس عيدالله عياس (السودان)



محمد العقربي



صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)





طارق فايد المسارف الشتركة









المصارف العربية بين عمليات الإندماج والإستحواذ والتحوّل الرقمي السريع



د. وسام حسن فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

تشهد الأعمال المصرفية في المنطقة العربية مؤخراً، عمليات الإندماج والإستحواذ، والتحوُّل الرقمي السريع، وقد تقدَّمت هاتان الظاهرتان، بسبب إنتشار جائحة «كوروناوا-»، في أنحاء العالم، بالإضافة إلى عوامل إقتصادية وتشغيلية أخرى. أما في ما يتعلق بالظاهرة الأولى، فتشهد دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً، بالظاهرة الأولى، فتشهد دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً، موجة غير مسبوقة من الإندماجات المصرفية الضخمة، داخل الحدود وخارجها، ما أدى إلى نشوء بنوك كبيرة جداً، بالإضافة إلى العديد من العمليات الأخرى قيد المعالجة، إلى جانب الظاهرة الثانية، وهي التطور التكنولوجي السريع والمتمثلة بالتحوُّل الرقمي. وتُظهر التقديرات، أن ثمّة نحو 450 مؤسسة مصرفية تعمل في المنطقة العربية، حيث تُدير أصولًا إجمالية تبلغ نحو 4.2 تريليونات دولار، مع قاعدة ودائع تبلغ نحو 7.2 تريليون دولار، في ظل إجمالي أصول القطاع المصرفي العربي الذي يُمثل نحو 150 % من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية، وتُمثّل الودائع نحو 90 % من الناتج المحلي الإجمالي العربي.

كما تلعب البنوك في المنطقة العربية دوراً حاسماً في التنمية الإقتصاديـة والإجتماعية في بلدانها، نظراً إلى الـدور المحدود

لآليات التمويل الأخرى، بما في ذلك أســواق رأس المال. علماً أن إجمالي القروض التي قدّمتها البنوك العربية للقطاعين العام والخاص العربــي تتجــاوز 2.7 مليار دولار، وهي تمثل نحو 100 % من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية. كما أن القطاع المصرفي العربي يُوفّر فرص عمل لأكثر من 600 ألف شخص، وبنسبة كبيرة من النساء والشباب.

وتتميّــز البنوك في المنطقة العربية بخصوصية الإنتشــار الواســع للصيرفة الإســلامية، والمتمثّلة في كثرة عــدد البنوك التي تتبع قواعد الشريعة الإسلامية، فالصيرفة الإسلامية العربية لا تزال مهيمنة على مستوى العالم، حيث يوجد نحو 70 % من أصول الصيرفة الإسلامية العالمية في المنطقة، و25 % من هذه الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي.

ولا شـك في أن ثمـة تحدّيات أخرى تُواجه البنوك العربية، في مقدمها مخاطر مكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب الناتجة عن زيادة الإعتماد على التكنولوجيا. علماً أن هذه المشكلة تواجه جميع البنوك والأنظمة المصرفية في جميع أنحاء العالم، ويُمكن إعتبارها مـن الآثار الجانبيـة غير المقصودة للرقمنة والتحوّل التكنولوجـي في البنوك. وفي عصر خفض المخاطر، تتبنّى البنوك العربية أكثر الإجراءات صرامة وتوصيات بأفضل الممارسات المتعلّقة بالإلتزام ومكافحة الجرائم المالية.

وفي ظل زيادة الإتجاهات العالمية نحو إعتماد الرقمنة، زاد الإنفاق على البنية التحتية التكنولوجية، ولا سيما النكاء الإصطناعي بشكل كبير، حيث على سبيل المثال، تجاوز الإنفاق العالمي على هذا النوع من التكنولوجيا في الأعمال نحو 50 مليار دولار في العام 2020، ويُتوقع أن تصل إلى 110 مليارات دولار في العام 2024. وتالياً، يُعدّ التحوّل الرقمي أحد أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي.

في المحصلة، تُجري البنوك والمؤسسات المالية العربية تغييرات كبيرة في نماذج أعمالها من خلال التوسع في تبنّي التكنولوجيا والإســتثمار في بنيتها التحتية، بالتعاون مع شــركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (Fintech) لتحسين قدرتها التنافسية وزيادة الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية. والمســتقبل القريب سيكشــف أن المصــارف العربية تفوّقت على ذاتها بإتباع أعلى المعايير والحوكمة والشفافية وجذب المستثمرين.

المحتويات

• كلمة العدد

- المصارف العربية بين عمليات الإندماج والإستحواذ والتحوّل الرقمي السريع

· موضوع الغلاف

- «ملتقى الإستثمار السنوي» في دورته الـ 12 في أبو ظبي تحت شعار «التحوُّل في أوجُه الإستثمار: فرص الإستثمار المستقبلية لتعزيز النمو الإقتصادي المستدام والتنوُّع والإزدهار» ناقش محاور الإستثمار والإبتكار والتكنولوجيا في 10 قطاعات شملت: الزراعة والصناعة والطاقة والسياحة والضيافة والخدمات المالية

- «المنتدى العالمي لمستقبل التمويل» لإتحاد المصارف العربية

رؤى قيّمة حول الفرص والتحدّيات في مجال التحوّل الرقمي في القطاع المالي العربي

- يُواصل الزخم في 2023 في ظل تزايد الطلب على الخدمات المالية الرقمية القطاع المصرفي الاماراتي قدم أداء جيداً جداً في 2022 .

تُعتبر الإمارات من أكثر الدول تطوراً في المالية الإسلامية بوجود قطاع مصرفي متطوّر موجودات أكبر 10 مصارف إماراتية نحو 897 مليار دولار في 2022

وتُمثل 89.8 % من مجمل المصارف الإماراتية

• مقابلات

بشير سلطان المقطري نائب المدير العام لبنك التضامن:
 يلعب بنك التضامن دوراً رئيسياً في سدّ الفجوة بين المتطلّبات المصرفية الحديثة
 والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلاً معايير صناعية وتنموية يُقتَدَى بها
 رؤية بنك التضامن «أن نكون مصرفك الأول»

• الملتقيات والندوات

نظّمه إتحاد المصارف العربية والبنك المركزي العُماني
 «ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية»
 التبعات الإقتصادية للتطوُّرات الجيوسياسية العالمية على القطاع المصرفى

- على هامش «ملتقى الأعمال الإماراتي – العراقي» السفير الإماراتي في العراق كرّم الدكتور زياد خلف رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولى

موضوع الغلاف





رئيس مجلس الإدارة

محمد الإتربي

الأمين العام

د. وسام حسن فتوح

مديرة إدارة المجلة رجاء كموني

الاشتراكات:

للطلاب وموظفي المصارف 150 دولاراً أميركياً للمصارف والمؤسسات المالية 250 دولار أميركي

المراسلات:

ص.ب: 11-2416 رياض الصلح 2416-11 بيروت - لبنان بيروت - لبنان هاتف: 961-1-4961 /377800 فاكس: 961-1-4961 /364955-1-4961 بريد إلكتروني: magazine@uabonline.org



5

8

22

50

66

40

60



	• الأخباروالمستجدات
53	– رئيس الدولة يعلن 2023 «عام الإستدامة» في دولة الإمارات تحت شعار «اليوم للغد»
	- بحث في الخطط المستقبلية في إجتماعات لجنة التعاون الصناعي واللجنة الوزارية لشؤون التقييس
54	وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ترأس وفد الإمارات المشارك في إجتماعات وزراء الصناعة لمجلس التعاون في سلطنة عُمان
	– إطلاق مركز دبي للشركات العائلية
	رئيس مجلس إدارة غرف دبي عبد العزيز الغرير:
56	الشركات العائلية تساهم بــ 70 % من إقتصاد دبي
57	 - دولة الإمارات شاركت في الإجتماع الثاني لمجموعة عمل التنمية لعام 2023
58	– «الإمارات تبتكر 2023» مشاريع ومبادرات ترسم ملامح المستقبل
59	– السوداني يستقبل وفدي رجال الأعمال والمستثمرين الإماراتيين وممثلي الشركات الألمانية
61	– أرباح «الإمارات دبي الوطني» للربع الأول من 2023 ترتفع إلى أكثر من الضعف لتصل إلى مستوى قياسي يبلغ 6 مليارات درهم
62	– الإقتصاد الإماراتية والبنك الدولي يطلقان تقريراً حول آثار الأمراض غير المعدية على التنمية الإقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي
63	- الإمارات الإسلامي يُسجّل صافي أرباح قياسي بلغ 601 مليون درهم للربع الأول من 2023
64	– إِتفاقية للشراكة الإقتصادية الشاملة بين الإمارات وكمبوديا لتحفيز التبادل التجاري والإستثماري الثنائي
65	– أرباح مجموعة «الإسكان» الأردنية يرتفع 20.3 % ليصل الى 36.2 مليون دينار في الربع الأول من العام 2023
69	– البنك العربي يحصد جائزة «أفضل برنامٍج للمسؤولية الإجتماعيّة للشركات» في الشرق الأوسط
70	- بنك مصر أجرى بعض التحديثات على أنظمته التشغيلية بسبب التوقيت الصيفي
72	– «قطر الوطني» QNB: قوة الأسس الإقتصادية للأسواق الناشئة وراء عودة تدفقات رؤوس الأموال العالمية
73	– «الكويت الدولي» KIB يُنظّم سحب «فتح حساب الدروازة إلكترونياً» ويعلن الرابح
73	- بنك الخليج إختتم رعايته في مؤتمر OUD FASHION TALKS للمصمّمين والمبدعين ِالشباب
74	- «الأهلي المصري» يحصل على شهادة التوافقٍ مع المعيار الجديد لأمن المعلومات 2022: أيزو 27001
	- بعدما تجاوزت أرباحها في 2022 كلاً من «أبل» و«مايكروسوفت» و«إكسون موبيل» مجتمعين
74	«أرامكو» تزيح «مايكروسوفت» وتُصِبح ثاني أكبر شركة في العالم
76	– وظائف بنك القاهرة لحديثي التخرُّج في جميع محافظات مصر
76	- برنامج «العز ون» يحصل على «جائزة أفضل باقة شاملة للحسابات والتمويلات»
	- بمشاركة خلود السقاف وزيرة الإستثمار الأردنية
78	هيئة تمكين المرأة العربية استعرضت أهدافها واستراتيجية المستقبل
80	– شرعية «العز الإسلامي» شاركت في مؤتمر هيئة الرقابة الشرعية «أيوفي»
80	– «بوبيان» يُطلق حساب «بريميوم» لعملائه ذوي الملاءة المالية

الأخبار والمستجدات



للتقيات والندوات



«ملتقى الإستثمار السنوي» في دورته الـ 12 في أبو ظبي تحت شعار «التحوُّل في أوجُه الإستثمار: فرص الإستثمار المستقبلية لتعزيز النمو الإقتصادي المستدام والتنوُّع والإزدهار» ناقش محاور الإستثمار والإبتكار والتكنولوجيا في 10 قطاعات شملت: الزراعة والصناعة والطاقة والسياحة والضيافة والخدمات المالية



ولي عهد أبو ظبي الشيخ خالد بن محمد بن زايد يحضر جانباً من فعاليات ملتقى الاستثمار السنوي 2023، في مركز أبوظبي الوطني للمعارض

تغطية خاصة - أبوظبي

رجاء كموني

جاء إنعقاد «ملتقى الاستثمار السنوي 2023» في دورته الـ 12، تحت رعاية الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، (الإمارات العربية المتحدة)، لثلاثة أيام، في مركز أبوظبي الوطني للمعارض تحت شعار «التحول في أوجُه الإستثمار؛ فرص الإستثمار المستقبلية لتعزيز النمو الإقتصادي المستدام والتنوع والإزدهار»، وبمشاركة نحو 600 متحدث من نحو 170 دولة، في أكثر من 160 جلسة حوارية، ليؤكد أهمية التحديات والفرص الإستثمارية لتعزيز النمو الإقتصادي العالمي المستدام، ولا سيما في هذه الأوقات، حيث يسود التضخُم العالمي والركود الإقتصادي في العديد من الدول.

وسلّط الملتقى، كواحد من أبرز المنتديات العالمية، والذي تم تنظيمه بالتعاون مع الرابطة العالمية لوكالات ترويج الإستثمار، الضوء على القضايا الرئيسية التي تواجه وكالات تشجيع الإستثمار حول العالم، وآليات تحليل الأسواق، وتوجهات الإستثمار وكيفية التعامل معها بطريقة مستدامة، ولا سيما حيال وكالات ترويج الإستثمار في الدول الأقل نمواً.



الوزير الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي مفتتحاً أعمال الملتقى الرسمية وسط حضور رسمي عربي ودولي

وتميّز الحدث، بحضور لافت، مثّله وزراء ومسـؤولون حكوميون وصنّاع قرار من مختلف دول العالم، بالإضافة إلى نخبة من المسـتثمرين وكبرى شركات الأعمال والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، ومزودي حلول المـدن الذكية وخدمات التكنولوجيا، وعدد كبير من الزوار من أكثر من 170 دولة.

ورسّخ الملتقى موقعه على خريطة الأحداث الإقتصادية الدولية، من خلال جمعة آلاف المستثمرين من جميع أنحاء العالم، بهدف رسم خريطة طريق للإقتصاد العالمي، والتركيز على خمس ركائز رئيسية هي: الشركات الناشئة، والإستثمار الأجنبي المباشر، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدن المستقبل،



إفتتاحاً بالسلام الوطني الإماراتي



آلاف المشاركين من أنحاء العالم حضروا أعمال الملتقى في أبو ظبي



الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي

الزيودي

تطرّق الدكت ورثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، الإمارات، في كلمته إلى نتائج تقرير الإستثمار الأجنبي المباشر لعام 2022 الصادر من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، حيث «صُنفت دولة الإمارات، الأولى إقليمياً والـ19 عالمياً، من حيث قدراتها على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، كما حلّت في المرتبة الـ17 عالمياً من حيث إستثماراتها الخارجية، وبلغت قيمة التدفّقات الإستثمارية من الإمارات 22.5

وإستثمارات المحافظ الأجنبية. كما عكست إستضافة أبوظبي لفعاليات الملتقى رؤيتها المستقبلية، وسعيها لتشجيع الإستثمار كأحد أهم الأدوات المحفزة للنمو.

شهد الملتقى جلسات حوارية وورش عمل تفاعلية، لتبادل الأفكار والممارسات لتعزيز التعاون والعمل المشترك نحو مستقبل مالي أكثر إستدامة وشمولية، حيث تناولت الفعاليات التي إنطلقت هنذا العام بدعم وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، بالشراكة مع دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، ضمن محوري الإستثمار والإبتكار والتكنولوجيا، موضوعات عدّ شملت 10 قطاعات مختلفة هي: الزراعة، الطاقة، التكنولوجيا، الصناعة، السياحة والضيافة، النقل والشحن، الخدمات المالية، الصحة والتعليم.

وشمل برنامج إفتتاح الملتقى، كلمات رئيسية وجلسات نقاشية مباشرة لصناع السياسات العليا وكبار رجال الأعمال بهدف مشاركة تجاربهم وخبراتهم مع الوفود المشاركة، وإستقراء الأوضاع الإقتصادية الراهنة والفرص الكامنة فيها، حيث ضمّت قائمة المتحدثين مسؤولين وشخصيات إقتصادية مهمة، كان أبرزها الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، وأحمد جاسم الزعابي، رئيس دائرة التنمية الإقتصادية، أبوظبي.



الشخصيات الرسمية في مقدم الحضور في إفتتاح الملتقى

مليار دولار في العام 2021 بإرتفاع 19 % مقارنة بالعام 2020». وأشار الزيودي إلى «أهمية «ملتقى الإستثمار السنوي 2023» كواحد من أكبر التجمعات الإستثمارية في العالم، والذي يجمع تحت مظلته كبار المسؤولين والمستثمرين ووفود الأعمال من مختلف دول العالم، للإلتقاء وعقد الإتفاقات والشراكات الإستراتيجية في

العاصمة أبو طبي، التي رسّـخت مكانتها كمركز عالمي لنمو وتطوُّر الأعمال، ووجهة مفضّلة للفعاليات والمعارض الدولية».

الزعابي

بدوره، أوضح أحمد جاسم الزعابي، رئيس دائرة التنمية الإقتصادية، أبوظبي، الخطوات التي إتخذتها أبوظبي لتحقيق إستراتيجية التنويع الإقتصادي، ووضع الأسس المتينة لمواصلة تطوير إقتصاد المعرفة والإبتكار، وقال: «تشهد إمارة أبوظبي صعوداً قوياً ومتنامياً لـ «إقتصاد الصقر»، مدفوعاً بسياسات مرنة وأطر تنظيمية وقانونية جعلت من أبوظبي وجهةً للشركات الطامحة لتوسيع أعمالها في المنطقة. وبفضل النمو الإقتصادي السريع، وثقة المجتمع الدولي للعيش والإستثمار والإزدهار، أصبحت أبوظبي وجهةً مثالية ومفضّلة للأعمال والإستثمارات والمهارات».

وكشف الزعابي عن «تجاوز الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي التريليون درهم في العام 2022، فيما مثّلت مساهمة



أحمد جاسم الزعابي رئيس دائرة التنمية الإقتصادية في أبو ظبي

القطاعات غير النفطية نسبة 50 % من الإجمالي، مما 2 وكد نجاح سياسات التنويع الإقتصادي، ونهدف راهناً إلى زيادة الصادرات غير النفطية للإمارة بنسبة 143 % إلى 178.8 مليار درهم في حلول العام 2031%.

وأوضح الزعابي أن «الإنجازات التي حقّقتها أبوظبي تُمثل المرحلة الأولى من رؤيتها الطموحة، وستُواصل الإمارة مسيرة الإزدهار بوصفها الوجهة الصناعية والتجارية والتمويلية الأكثر



داوود الشيزاوي رئيس اللجنة المنظمة لـ «ملتقى الإستثمار السنوي 2023»

تنافسية في المنطقة»، وقال: «نُواصل تقديم حزم دعم وحوافز لا مثيل لها لمساعدة الشركات العالمية على النجاح، مدعومة بمراكز الإبتكار والجهات الإستثمارية التي تقدم التمويل اللازم. وسعياً لتعزيز الإقتصاد وتسريع رحلة التتويع الإقتصادي، قمنا بإطلاق سلسلة من المبادرات التي تُسهم في ترسيخ منظومة داعمة للأعمال، وتؤكد هذه المبادرات بيئة الأعمال المحفّزة في أبوظبي وفعالية جهودنا لتوفير بنية تحتية قوية تساعد الشركات على النمو والإزدهار».

الرجوي

وقال الدكتور حميد الرجوي رئيس مجلس إدارة شركة «نيو إيفنت للتطوير العقاري» في الملتقى: «إن مشاركة الشركة فرصة حقيقية للتعرف على مجموعة كبيرة من المستثمرين من كل دول العالم، وبحث فرص الإستثمار المستقبلية وتبادل الخبرات، وإيجاد فرص مستقبلية للشركة». أضاف: «نسعى دائماً في «نيو إيفنت للتطوير العقاري» إلى فتح آفاق جديدة للشراكة والإستثمار، والبحث عن عقد الإتفاقات والشراكات الإستراتيجية، وتوسيع نطاق الشركة، وفتح قنوات جديدة مع رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال».

الشيزاوي

بدوره، أبدى داوود الشيزاوي، رئيس اللجنة المنظمة لـ «ملتقى الإستثمار السنوى 2023»، ترحيبه وثقته بـ «مواصلة الدور الكبير

الـذي يقوم بـه الملتقى منذ العام 2011، إيماناً منّا بضرورة مواكبة التغيير، حيث تُقدّم النسخة الـ 12 من الملتقى، منصّة تفاعلية تُتيح لجميع الأطراف المشاركة في عملية الإستثمار على مستوى العالم، إمكانية التواصل والتعاون لبحث آليات الإستثمار ومستجداته وكيفية توفير الأجواء الملائمة، بما يُفيد كافة الأطراف من مستثمرين وشركات ووجهات إستثمارية، حيث يُوفّر الملتقى للدول والجهات المشاركة فرصة لإلقاء الضوء على جاذبيتها الإستثمارية بما يدعم نموها الإقتصادي».

اليوم الأول

وشملت أجندة الملتقى لليوم الأول، جلستين حواريتين بمشاركة كبار المسوولين الحكوميين، حيث إتخذت من شعار الملتقى عنوانًا لها «التحوُّل في أوجه الإستثمار: فرص الإستثمار المستقبلية لتعزيز النمو الإقتصادي المستدام والتنوع والإزدهار». كما نظمت عدداً من الجلسات النقاشية ضمن محور الإستثمار ومنها جلسة حوارية أولى بعنوان «آفاق الإقتصاد العالمي – مستقبل أسواق الإستثمار»، فيما جاءت الجلسة الثانية بعنوان «تكريس إستثمارات المحافظ الإستثمارية الأجنبية من أجل عالم أكثر خضرة»، والجلسة الثالثة بعنوان «جودة الإستثمار الأجنبي المباشر: جذب إستثمارات ذات مغزى للنمو الإقتصادي»، والجلسة الرابعة عن «إنشاء سلاسل توريد مرنة لتعزيز فرص النمو»، والجلسة الخامسة عن «صندوق أبوظبي للإكتتاب العام».

وتناولت الجلسات النقاشية والإجتماعات التي ضمّت خبراء إقتصاديين، وممثلي الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى نخبة من المستثمرين الدوليين والإقليميين، ضمن محور الإبتكار والتكنولوجيا، محاور تتعلق ب«مدن المستقبل والتحويلية المستقبلية»، و«كيفية الإستفادة من جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو مدن المستقبل»، و«مناقشة دور الشركات الناشئة في تحقيق النمو الإقتصادي»، و«دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في توسيع نطاق سوق التكنولوجيا، وتنفيذ المزيد من الحلول التكنولوجية الحديثة وجذب الإستثمارات في هذا المجال».

وإنطلقت على هامش أعمال الملتقى «قمّة إستثمار رواد الأعمال 2023 » بالتعاون مع إتحاد الغرف العربية، وبرعاية جامعة الدول العربية، ومكتب اليونيدو لترويج الإستثمار والتكنولوجيا، البحرين. وهدفت القمّة إلى إنشاء منصة مخصّصة للترويج لفرص الإستثمار القابلة للتمويل بقيادة رواد الأعمال أو الشركات الصغيرة والمتوسطة



جلسات اليوم الآول

والإستثمارات الكلية في المنطقة، بالإضافة إلى تبادل أفضل الممارسات والخبرات حول وسائل تحفيز وإطلاق العنان لريادة الأعمال والإستثمارات المشتركة، فضلاً عن مناقشة التحديات والفرص والمخاطر التي تُواجه مجتمع ريادة الأعمال والطريقة الأفضل للمضيّ قدماً نحو تحقيق التكامل الإقتصادي.

كما نظّمت منظّمة الصحّة العالمية «منتدى الإنتاج المحلي العالمي»، الذي ناقش تعزيز الوصول إلى الأدوية والتقنيات الصحية الأخرى من خلل العمل الجماعي، وأهمية الإستثمار في الإبتكار ونقل التكنولوجيا لتحسين الخدمات الصحية وإستدامتها.

وضم ملتقى الإستثمار، منتدى «البديل والقروض المتعثّرة» الذي نظّمته مجموعة DDC المالية، من خلال ثلاث جلسات حوارية،

حملت الأولى عنوان «القروض المتعثّرة والبدائل ضمن محافظ إستثمارية متنوّعة»، حيث ناقشت الفرص المتاحة للمستثمرين في هـذا المجال، والبيئة الإقتصادية الحالية وتأثُّرها بإرتفاع أسعار الفائدة الذي يخلق مجموعة فريدة من الفرص لمستثمري الديون المتعثّرة التى لم نشهدها منذ أكثر من عقد.

وكشفت الجلسة الثانية عن «عالم الإستثمار العالمي في القـروض المتعثّرة وغير العاملة (NPL) »، مما يُوفّر رؤى حول الإستراتيجيات والفرص المتاحة في هذا المجال، ومناقشة فئات الأصول المختلفة في السوق بما في ذلك ديون الشركات والديون الإستهلاكية، والسوق الثانوية.

أما الجلسة الثالثة فتناولت تبادل المشاركين خبراتهم وتحليلاتهم







المشاركون في جلسة اليوم الثاني

في شأن الإستثمار في الأصول المتعشرة عبر مناطق جغرافية مختلفة، بما في ذلك الأسواق الناشئة والإقتصادات المتقدمة، وتحديات وفرص الإستثمار في هذه الأسواق، مع مراعاة ظروف الإقتصاد الكلي والإتجاهات الخاصة بالصناعة والأطر التنظيمية والقانونية الفريدة التي تحكم هذه المعاملات.

وشهدت أعمال اليوم الأول من الملتقى، إقبالاً لافتاً من الزوار، بالإضافة إلى مشاركة مميّزة من دول عدة، لعرض أبرز فرصها الإستثمارية، ومنها موسكو وأرمينيا وجورجيا وناميبيا، فضلاً عن

مجموعة من جلسات الحوار الإقليمي كان أبرزها «جلسة الحوار الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)».

اليوم الثاني

وشهد اليوم الثاني للملتقى، إنعقاد جلسة نقاشية للبحث عن أفضل الممارسات لبناء علاقات طويلة الأجل بعنوان «سد الفجوة: إقامة علاقات دولية قوية وبناء الثقة» إضافة إلى جلسات عن «التحوُّل الرقمي»، و«دمج التقنيات المبتكرة في الإستثمار الأجنبي المباشر» و«تسهيل الإستثمار البيني والتنموي بين الدول». وناقشت جلسة بعنوان «جودة الإستثمار الأجنبي المباشر وجذب إستثمارات مجدية للنمو

الإقتصادي»، أهمية جذب الإستثمار لتعزيز الإقتصاد من خلال خلق الوظائف وتعزيز الإبتكار.

وعالجت جلسة بعنوان «تعزيز أسواق رأس المال لتطوير كفاءة السوق من خلال إستثمار المحافظ الأجنبية» كيفية إستثمار المحافظ الأجنبية في ظل التغيُّرات الإجتماعية والبيئية في العالم، والإضطرابات الجيوسياسية، حيث ألقت الضوء على أفضل الممارسات في التعافي من الإضطرابات الجيوسياسية و«الإستفادة من الإتجاهات



محمد الإتربي والمهندس زياد خلف في مقدِّم حضور الإفتتاح



المشاركون في جلسة اليوم الثالث

الحالية في الإستثمار لإنشاء محافظ مرنة».

وشرحت جلسة عن الإستثمار بعنوان «فرص الإستثمار المستدامة في الإستثمار الأجنبي المباشر»، تطوير التقنيات المستدامة، وكيفية دمج الممارسات البيئية والإجتماعية والحوكمة للمضيّ قدماً وتحقيق الإنتقال إلى صافي الصفر.

اليوم الثالث

وفي اليوم الثالث للملتقى، إنعقدت جلسة بعنوان «الشركات الصغيرة والمتوسطة: مبادرة تمويل المناخ المستدام» والتي قدمت نهجاً جديداً لتمويل مشاريع البنية التحتية والزراعة المستدامة في الإقتصادات الناشئة.

مع الإحتياجات والتوقعات المتطورة»، التي طرحت بحث تحدّيات وفرص الإستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة». وناقشت جلسة «الشركات الصغيرة والمتوسطة: إتجاهات العام 2023 – في مجالات تطبيق الأعمال الذكية والإبتكار والشمولية والإستدامة في مدن المستقبل»، الإتجاهات الجديدة ومسارات

وسلّطت الجلسات الأخرى الضوء على نماذج حيّة لخطط

التمويل الهجين، منها بعنوان «الإقتصادات الرقمية: الجيل الرابع

من تطوير الأدوات والمنصات المناسبة»، والتي ناقشت إستخدام

أفضل التقنيات الجديدة والتقنيات المبتكرة، و«الشركات الصغيرة

والمتوسطة: إستكشاف الإستثمارات في المشهد الدولي»، و«التكيُّف



المدير الإقليمي للملتقى شريف أنور ورجاء كموني



كبار الشخصيات الوزارية والإقتصادية الإماراتية في حفل الإفتتاح

ملتقى الإستثمار السنوي 2023 في أبو ظبي كرْم كبار الشخصيات المشاركة

كرّم ملتقى الإستثمار السنوي 2023، كبار الشخصيات المشاركة في الملتقى، خلال حفل عشاء، قدم خلاله الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، الإمارات، وداوود الشيزاوي، رئيس الملتقى، دروعاً تكريمية.

ومن بين المكرّمين محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر، والمهندس زياد خلف عبد، رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي للإستثمار والتمويل، في حضور الدكتور أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، والدكتور خالد حنفي الأمين العام لإتحاد الغرف الدول العربية، والدكتور خالد حنفي الأمين العام لإتحاد الغرف العربية، والدكتور خالد حنفي الأمين العام لإتحاد الغرف



المهندس زياد خلف مكرِّماً

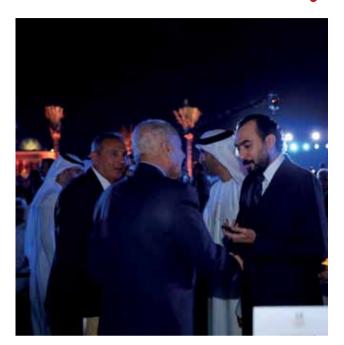


محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية مكرّماً



الوزير الزيودي متوسِّطاً كلاً من الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط ومحمد الإتربي ود. وسام فتوح والمهندس زياد خلف

لقطات من حفل العشاء







في سياق «ملتقى الإستثمار السنوي 2023» إطلاق إتحاد المصارف العربي – الصيني من أبوظبي

الزيودي: الإمارات الشريك التجاري الأول للصين في المنطقة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي د. فتوح: الإتحاد العربى – الصينى المقترح يُوفِّر فرصاً إضافية للتنمية المشتركة

أعلن الأمين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح خلال ملتقى الإستثمار العربي – الصيني «يونيكورن»، عن خطوات البدء بإطلاق إتحاد المصارف العربي - الصيني من أبو ظبي، بدعم من جامعة الدول العربية. علماً أن الدكتور فتوح كان أجرى لقاءات مع قيادات صينية ومستثمرين مهتمين بتوثيق العلاقة مع العالم العربي.

وإفتتح الملتقى الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، الإمارات، في حضور محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، والدكتور فتوح الأمين العام، ومريم جاو الأمين العام لمؤتمر الإستثمار العربي - الصيني «يونيكورن».

د.فتوح

وقال د. فتوح: «يُمكن أن يُوفّر إتحاد المصارف العربي - الصيني المقترح فرصاً إضافية للتنمية المستركة. وستكون السنوات المقبلة مثيرة لملاحظة التقدّم والإنجازات المستمرة لمنظومة الشركات الناشئة العربية»، مشيراً إلى أنه «في إطار الجهود المبذولة لتعميق التعاون بين المنطقة العربية والصين، وقعت المنظمة التي أمثلها، إتحاد المصارف العربية، بالفعل، مذكرات تفاهم وإتفاقيات مع العديد من المؤسسات والمنظمات الصينية. وعلى وجه الخصوص، وقعنا إتفاقية في شأن التعاون مع المجلس

الصيني لتعزيز التجارة الدولية في العام 2017، وخطاب نوايا للتعاون مع غرفة طريق الحرير للتجارة الدولية في العام 2018. كما إستقبلنا وفداً من بنك التنمية الصيني في مقر الإتحاد، في العاصمة بيروت».

أضاف د. فتوح: «لقد تأثر الإقتصاد والإبتكار في المنطقة العربية بشكل كبير بالثورة الصناعية، وقد أدت التطورات التكنولوجية جنباً إلى جنب مع الثورة الصناعية إلى تسريع ظهور الشركات الناشئة والشركات أحادية القرن، مما أدى إلى مساهمات في كل من النمو الإقتصادي



الدكتور ثانى بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، الإمارات مفتتحاً أعمال المؤتمر



الدكتور وسام حسن فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية يلقي كلمته في المؤتمر

والتنمية الإجتماعية»، مشيراً إلى «أن منطقتنا شهدت تحولاً سيريعاً في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل ظهور الشركات الناشئة والمؤسسات التي تعتمد على التكنولوجيا، حيث لعبت الشركات الناشئة والشركات أحادية القرن (الشركات الصاعدة التي يتخطى رأسمالها مليار دولار)، دوراً رئيسياً في النمو الإقتصادي والتنوع في المنطقة».

ولفت د. فتوح إلى «أن العديد من البلدان في المنطقة العربية شهدت إرتفاعاً في عدد الشركات الناشئة وأحادية القرن في السنوات



مريم جاو الأمين العام لمؤتمر الإستثمار العربي الصيني «يونيكورن» متحدثة

الأخيرة. وقد إحتلت دول مثل مصر، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والأردن زمام المبادرة في هذا المجال. وفي مصر، تطورت الشركات الناشئة التي تبتكر في قطاعات مثل التمويل والرعاية الصحية والنقل لتصبح أحادية القرن».

أضاف د. فتوح: «إن المشهد الإستثماري في المنطقة العربية مليء بالشركات الواعدة والمستثمرين الراغبين في الإستثمار فيها. ويزداد مشهد التمويل في المنطقة نشاطاً وتنامياً بشكل متزايد، مع وجود الكثير من الفرص للشركات الناشئة والشركات أحادية القرن».

الوزيرالزيودي

وقال الوزير الزيودي: «يُعقد الملتقى تحت شعار «تحويل مستقبل الإستثمار»، ويجمع الشركات الناشئة وحيدة القرن التي تمثل مستقبل الإقتصاد العالمي. في الإمارات العربية المتحدة، نحن فخورون بمكانتنا كمركز للإبتكار وريادة الأعمال، وملتزمون دعم نمو الشركات الناشئة التي تشكل العالم من حولنا. والصين شريك مهم بشكل متزايد في هذه الجهود ويؤكد حدث اليوم التشابه بين نهجنا وطموحنا».

وأضاف الوزير الزيودي: «أن الدول العربية والصين تربطهما علاقات تاريخية، فعلى مدار الـ 40 عاماً الماضية، شهدنا تقدماً كبيراً، ولا سيما في التعاون التجاري والإقتصادي. وأدى هذا التعاون إلى زيادة كبيرة في التجارة والإستثمار الثنائي: في العام 2021، كانت الإمارات الشريك التجاري الأول للصين في المنطقة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، وكانت الصين أكبر شريك تجاري للإمارات على مستوى العالم».



الوزير الزيودي والإتربي و د. فتوح في إفتتاح أعمال اليونيكورن

جاو

ثم تحدَّثت الأمين العام لمؤتمر الإستثمار العربي الصيني «يونيكورن» مريم جاو، فقالت: «لقد إجتمعنا هنا لإستكشاف فرص وإمكانات كبيرة للنجاح. هدفنا هو تصميم إستراتيجيات فعالة لتحقيق هذا الهدف. نحن ممتنون للدعم المقدم من القطاعين الخاص والعام، ومؤسسات عامة من شركات عربية وصينية وشراكة بينهما، نأمل في تحقيق التكامل».

أضافت جاو: «في السنوات الأخيرة، إزداد التعاون بين المنطقتين العربية والصينية بشكل ملحوظ، بينما طوّرت الدول العربية إستراتيجيات ناجحة، حيث برزت الصين كقوة إقتصادية عالمية. ومن خلال تعزيز الشراكات، يُمكننا تحقيق نمو وتقدم غير مسبوقين. والهدف الأساسي من هذا الحدث هو التقريب بين البلدين، وخلق منصة للتعاون المتبادل. ونحن ندرك أنه ستكون هناك تحديات العصر الحديث، لكننا ملتزمون إيجاد حلول للتغلّب عليها. ونعتقد أن هذه الشراكة لديها القدرة على تحقيق عوائد رائعة، وتقديم مساهمة إيجابية للعالم. إلتزامنا هو دعم النظام البيئي وحيد القرن، وتعزيز التنمية الإقتصادية وتحسين حياة الناس في هذه المنطقة».

الجلسات

وتضمّنت الفعّالية أيضاً جلسة أولى بعنوان «اليونيكورن: الإتصال الحضري في الأوقات العصيبة»، وشارك فيها عدد من المتحدثين منهم وليد منصور، الرئيس التنفيذي – Middle East Venture . Startup Grind)، ومحمد صلاح، مدير Partners (MEVP)





لقطات من المؤتمر الصيني

وكريم الصرافي، الشريك الإداري لـ Modus، ومنصور مادهافجي، شريك في Blockchain Founders Fund وماريانا بولبوك، الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لمجموعة Bizzmosis، وشون هي، المؤسس لشركة «سيليكون هاربر كابيتال».

وأشار المتحدثون في هذه الجلسة إلى «أن الإتصالات الحضرية كانت عاملاً رئيسياً في نجاح العديد من شركات «اليونيكورن»، حيث أتيح لها الوصول إلى مجموعة كبيرة من العملاء والمهارات والمستثمرين».

كما شمل اللقاء عرضاً تقديمياً لشركات «اليونيكورن» من الصين لعرض مشاريع الإبتكار الأعلى، وخطط النمو لجذب المستثمرين. كذلك أقيم حفل توزيع جوائز بعنوان «جوائز الأثر الإجتماعي لليونيكورن» لتكريم الشركاء والرعاة ومزوّدي الحلول التكنولوجية الرائدة من الإمارات والصين.

وقد تم تسهيل حوار تفاعلي عالي المستوى بعنوان «بناء رؤى لمستقبل المدن الذكية» بالتعاون مع منظمة مدن العالم الذكية والمستدامة (WeGO) وجمع هذا الحوار، رؤساء البلديات والخبراء الذين شاركوا رؤاهم وتقدمهم نحو بناء مدن المستقبل.

والجلسة الثانية كانت بعنوان «اليونيكورن»: «الآفاق الإقتصادية العالمية - توقعات سوق الإستثمار» وقدّمها عمر حمادة، المدير التنفيذي والمؤسس لشركة تيك إند توك، وتضمّنت خبراء مثل مهدي فيشتالي، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة فيناماز، ومحمود شمسي، رئيس تطوير الأعمال في «إستارت آب بلينك»، وروبيرتو غارسيا دي لا كروز، المؤسس والرئيس التنفيذي لـ «فينوفاتينج»، ونيتان باتاك، الرئيس الأول لوحدة علاقات العملاء الإدارية في الصندوق الأوروبي

ميديكال»، وجي جون، الرئيس التنفيذي لمجموعة «توجوي» المشتركة. وقد مت الجلسة نظرة موضوعية للسوق الإستثمارية العالمية، وتأثيرها على الشركات الصغيرة ومدن المستقبل. وقد منحت التوجهات والتقنيات الحالية حول العالم فرصة لتمكين الشركات الناشئة من

للإستثمار، وبروس أرمسترونغ، الرئيس التنفيذي لشركة «آسبن

والتقنيات الحالية حول العالم فرصة لتمكين الشركات الناشئة من المضي قدماً والمساهمة في نجاح مدن المستقبل. كما يُمكن لشركات «اليونيكورن» جذب رأس المال الاستثماري الكبير، ويُمكن أن يكون لها تأثير ضخم على خلق فرص العمل والنمو الإقتصادي.

وركزت الجلسة الثالثة بعنوان: «الإتجاهات في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تشكل مستقبل الإبتكار»، بالشراكة مع «هاب 71» على النظام الريادي في دولة الإمارات، وأبرزت الدعم الحكومي والمصادر المتنوعة لـرأس المال، بالإضافة إلى الوصول إلى السوق والمواهب. كما ناقش الحاضرون الدور الذي يلعبه التعاون، والإرشاد، والتعليم، بالإضافة إلى التحديّات التي تواجه رواد الأعمال. وأشار الخبراء إلى «كيفية تحوُّل دولة الإمارات إلى مركز متقدم في مجال الإبتكار والتكنولوجيا».

وشد الخبراء على «أن بناء شركة «يونيكورن» يتطلّب وجود فكرة تجارية فريدة ومبتكرة تحل مشكلة حقيقية في العالم الحقيقي. ويجب أن تكون الفكرة ذات توافق واضح مع السوق وقابلة للتوسع بما يكفي لتوليد إيرادات كبيرة على المدى الطويل». كما شدّدوا على «أن الحصول على التمويل هو خطوة حرجة في بناء شركة «يونيكورن». ومع نمو الشركة وإثبات جدواها، يُمكنها الحصول على استثمارات أكبر من المستثمرين المؤسسيين، أو حتى الحصول على تمويل من خلال الطرح العام الأولى IPO».



حصلت الموافقة النهائية من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على مباشرة مصرف التنمية الدولي لمزاولة نشاطه كبنك أعمال في فرعه الجديد في إمارة دبي الكائن في شارع الشيخ زايد بعد أن استكمل كل المتطلبات الأساسية للترخيص والقيام بممارسة نشاطاته المالية في خدمة قطاع الشركات وكافة المنشآت التجارية والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، منها أخذ الودائع الاستثمارية وتقديم القروض ومنح التسهيلات الائتمانية والانضمام إلى نظام المدفوعات الإلكترونية بين البنوك في دولة الإمارات، وهو ماسيشكل نقلة نوعية مهمة على صعيد عمل المصرف خارج العراق وطموحنا مستمر للأفضل.

كل اللي تحتاجه وبكل مكان ستجده مع مصرف التنمية الدولي.

#مصرف_التنمية_الدولي HDB# #عنوان_للتميز

«المنتدى العالمي لمستقبل التمويل» لإتحاد المصارف العربية

رؤى قيْمة حول الفرص والتحدّيات في مجال التحوّل الرقمي في القطاع المالي العربي



إفتتاح «المنتدى العالمي لمستقبل التمويل» لإتحاد المصارف العربية

شكُلت مشاركة إتحاد المصارف العربية في «ملتقى الإستثمار السنوي 2023» في دورته الـ 12، أبوظبي، قيمة مضافة للحدث، من خلال تنظيم الإتحاد النسخة الأولى لـ «المنتدى العالمي لمستقبل التمويل»، والذي إستضاف نقاشات مستفيضة حول التحوّل الرقمي، والشمول المالي والتمويل المستدام في الوطن العربي، في حضور الدكتور أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، وخلود السقاف وزيرة الإستثمار الأردنية، وحسام هيبة رئيس هيئة الإستثمار المصرية، ومحمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية والدكتور وسام حسن فتوح، الأمين العام للإتحاد، وشخصيات عربية، صينية ودولية، وبمشاركة واسعة من امثلي الدول وكبار المستثمرين العالميين وقادة الأعمال الدوليين من القطاعين العام والخاص، وذلك في قاعة الإستدامة في مركز أبوظبي الوطني للمعارض.

وقد قدّمت الملتقى الزميلة رجاء كمّوني، المستشار في مكتب الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، حيث تطرّقت إلى التحدّيات التي تواجه المنطقة حالياً والتي سـتواجهها مسـتقبلاً، مؤكدة «ضرورة الإستعداد لها وللإحتمالات المرتقبة». وألقى كلمات الإفتتاح كل من الأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام حسـن فتوح، ومحمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، وأحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية.



الئمين العام للإتحاد المصارف العربية د. وسـام حسـن فتوح:

التركيز سيكون على فرص الإستثمار وإستداوتما وأكثر المواضيع أهمِية لدولنا العربية الرقمنة والتحوَّل الرقمى

والإستثمار. وقد سعينا في التحضير لفعاليات هذا اليوم، تحت عنوان: «منتدى مستقبل التمويل Future »».

أضاف د. فتوح: «نركّز في هذا المنتدى على أحدث قضايا الإستثمار، وأكثر المواضيع أهمية لدولنا العربية، وهي: (1) الرقمنة والتحوُّل الرقمي، (2) فرص الإستثمار الناشئة في ظل سياسات التنويع الإقتصادي الجارية حالياً، (3) قضايا التمويل المستدام والتمويل الأخضر، و(4) أهمية إنشاء مؤسسات تصنيف عربية

بهدف إعطاء تقييم منطقي وصحيح للبيئة الاستثمارية العربية. ويسعدنا حضور هذا الحشد المميّز من صانعي القرار الإقتصادي والمالي، والمصرفيين، والمستثمرين، وسيدات ورجال الاعمال، من مختلف الدول العربية».

د.فتوح

وقد إفتتح أعمال المنتدى، الدكتور وسام حسن فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، فشـدّ على أهمية النسخة الأولى

منه، مشيراً إلى «أن التركيز سيكون على فرص الإستثمار وإستدامة تلك الإستثمارات»، لافتاً إلى أنه «يجب أن يتم إتخاذ خطوات لضمان معالجة التحديات التي يواجهونها». وقال د. فتوح: «نحن في إتحاد

وقال د. فتوح: «نحن في إتحاد المصارف العربية، مجلس إدارة وأمانة عامة، سعداء جداً لتنظيمنا اليوم الثالث من فعاليات هذا الملتقى الدولي في أبوظبي، الذي يجمع صانعي القرار الإقتصادي، وقادة المصارف والاعمال







بعض البلدان العربية يُواجه مشكلة نقص التمويل ولن نحقق أهداف التنمية المستدامة من دون وجود تمويل مستدام

الإتريي

وتحدث محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ورئيس مجلس إدارة بنك مصر، عن وسائل تعزيز الأعمال والتحديات التي تواجهها الشركات، ولا سيما بسبب وباء «كوفيد – 19»، مؤكداً «أن التطوّرات الرقمية ساعدت الشركات في تحقيق التقدم»، لافتاً إلى «أن كافة الدول العربية في الوقت الرهن تُواجه الكثير من التحديات، وأن التطورات التكنولوجية ستُساعد البلدان، كما أن الوصول إلى حلول فورية سيكون من خلال الإستثمار في القطاع الرقمي»، مشيراً إلى «أهمية تطوير المؤسسات لتحقيق النجاح في مجال الرقمنة، الى جانب ضرورة خفض أسعار الواردات والصادرات في السوق

وقال الإتربي: «يُركز «ملتقى الإستثمار السنوي»، على موضوعات فائقة الأهمية، وهي الرقمنة، والتحوّل الرقمي، والتكنولوجيا المالية، وكيفية الإستفادة منها في تطوير إقتصاداتنا العربية، ولا سيما القطاعات المالية والمصرفية»، مشيراً إلى «أن العالم يشهد عملية إنتقال متسارع وغير مسبوق من الإقتصاد التقليدي إلى الإقتصاد الرقمي، والمعتمد بشكل



الرقمنة والإنتقال إلى إقتصاد رقمي ينتشران في دولنا العربية ويستلزم النمو الإقتصادي المستدام نشوء أسواق مالية متطوّرة

كبير على الرقمنة والتكنولوجيا في مختلف أوجهها، وخصوصاً في ظل الدروس والعبر خلال إنتشار جائحة كورونا، حيث شهدنا جميعاً كيف ساعدت التكنولوجيا والرقمنة على إستمرار العمل في القطاعات الإنتاجية والإقتصادية، حتى في ظل الإقفال العام الذي إعتمدته معظم دول العالم».

ورأى الإتربي أنه «في ظل التغيّرات والتحوُّلات الإقتصادية الشاملة التي يشهدها عدد كبير من الدول حول العالم، ومنها عدد لا بأس به من الدول العربية، وفي مقدّم تلك التغيّرات التحوّل إلى الإقتصاد الرقمي في مختلف جوانبه الإنتاجية والإستهلاكية، تتغيّر خارطة الإستثمار العالمية وتتحرك رؤوس الأموال بين الدول والمناطق الجغرافية للإستفادة من الفرص غير المسبوقة التي تُوفرها المتغيّرات الإقتصادية المذكورة»، معتبراً «أن التحوّل الرقمي بات من المتطلّبات الأساسية لنجاح المصارف العربية وإستمرارها في التقدم في مجالها، حيث يتوقف نجاح أي مؤسسة على مدى قدرتها على مواكبة التغييرات المستمرة في البيئة التي تعمل فيها، وخصوصاً التغييرات التكنولوجية والتي تتضمّن توفير الوقت والجهد وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتشغيلية».



الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام حسن فتوح، رئيس جمعية مصارف البحرين عدنان أحمد يوسف، رئيس مصرف التنمية الدولي زياد خلف وعدد من كبار الشخصيات في مقدِّم الحضور

د. أبو الغيط

من جهته، قال الدكتور أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية «إن المشكلة التي تُواجه بعض البلدان العربية على وجه الخصوص هي نقص التمويل»، مشدداً على «أهمية الصناديق والإستثمارات في تحقيق أهداف التطور والرخاء»، مشيراً إلى أهمية قضايا تغيرً المناخ في المنطقة.

وقال أبو الغيط: «إننا لن نحقق أهداف التنمية المستدامة من دون وجود تمويل مستدام، ومضاعفة الأموال المرصودة للتنمية ومجابهة التغيّر المناخي في المنطقة العربية»، مشيراً إلى أن «جامعة الدول العربية ستواصل تنفيذ رؤيتها لوضع آلية عربية في هذا الشأن، وسنطرح الموضوع على أجندة القمة التنموية المقبلة في موريتانيا».

وقال أبو الغيط: «إننا في العام 2023 نكون قد بلغنا منتصف المدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، التي أُذكّر أنها أُطلقت في العام 2015، ولم يعد خافياً أننا لن نحقق تلك الأهداف إذا ما عملنا بالوتيرة عينها والوسائل المرصودة لتنفيذها. إننا نحتاج إلى إعادة تقييم العقبات التي تواجهنا، وأن نُضاعف من حجم الموارد المخصصة لإستكمال ما تبقى من مشوارنا».

وعن تمويل مواجهة التغيّر المناخي في المنطقة العربية، أضاف



الزميلة رجاء كمونى تقدِّم جلسات المنتدى

أبو الغيط: «إن الدول العربية تلقت فقط 34 مليار دولار، غالبيتها في شكل قروض لتمويل خطط تنفيذ مساهمتها الوطنية، أي ما يعادل 5 % من إحتياجاتها المقدرة بمبلغ 570 مليار دولار، حتى العام 2030»، مشيراً إلى «أننا في جامعة الدول العربية أعددنا تقريراً مهماً حول التمويل المستدام في المنطقة العربية لتقييم حالة التمويل وإقتراح توصيات لتطوير آلياته بما يتماشى ومتطلبات المرحلة المقبلة».

لقطات مصوِّرة لــ «المنتدى العالمي لمستقبل التمويل» في أبو ظبي



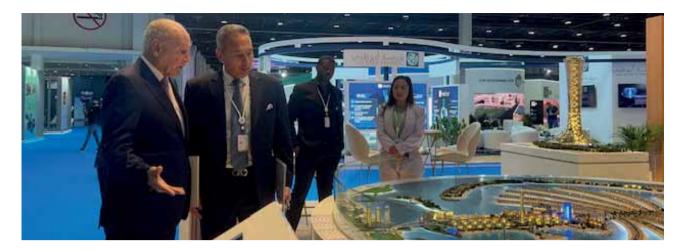
























جلسات «المنتدى العالمي لمستقبل التمويل» لإتحاد المصارف العربية رخّزت على فرص الإستثمار الناشئة والتمويل المستدام وتمويل التنمية

إثركلمات الإفتتاح، تناولت جلسات المنتدى العالمي لمستقبل التمويل» محاور «التحوِّل الرقمي للقطاعات المالية في العالم العربي»، و «فرص الإستثمار الناشئة، في ضوء التحوّل الإقتصادي العربي والسياسات المعتمدة للتنويع الإقتصادي، ومساهمة المؤسسات المالية والمصرفية الدولية»، و «الشمول المالي ودور التكنولوجيا الناشئة - ظهور التكنولوجيا المالية Fintech وتأثيرها على النظام المالي التقليدي»، و «التمويل المستدام وتمويل التنمية في المنطقة العربية، والحاجة إلى التحوُّل إلى الإقتصاد الأخضر»، و «إنشاء وكالة تصنيف عربية لتقييم مناخ الإستثمار في المنطقة العربية، مع مراعاة خصوصية المنطقة»، و «الأمن والخصوصية ونقص البنية التحديد - التحديات التي تواجه الدول العربية لتحقيق الإندماج الكامل».

جلسة المناقشة الأولى «التحـوُّل الرقمـي للقطاعات المالية في العالم العربي»

تناولت جلسة المناقشة الأولى بعنوان «التحوّل الرقمي للقطاعات المالية في العالم العربي ودور التكنولوجيا المالية في التنويع الإقتصادي»، محور تحوُّل العالم بشكل متزايد إلى عالم رقمي، إذ إن الخدمات المالية تتحوّل بسرعة أيضاً لمواكبة العصر المتغيّر. ويشهد العالم العربي نقلة نوعية نحو التحوّل



أنور قطب يدير الجلسة وبدا حسام هيبة ومهدي فشتائي وMalachi Halliday وجدا حسام هيبة ومهدي فشتائي وRodrigo Garca De la Cruz

الرقمي لخدماته المالية، فهو يحدد الدوافع والتحدّيات والفرص الرئيسية التي تشكل التحوّل الرقمي لصناعة الخدمات المالية في هذه المنطقة. وقد قدمت هذه الجلسة لمحة عامة عن الوضع الحالي المتعلق بهذه الصناعة، مع تسليط الضوء على التقدُّم المحرز حتى الآن، كذلك الثغرات التي لا تزال بحاجة إلى معالجة. وسلطت الجلسة الضوء على الفرص والتحدّيات الرئيسية للتحوُّل الرقمي في العالم العربي.

وألقى الكلمة الرئيسية، Su Xing الأمين العام للجنة المنظمة لمنتدى قمة بواو Boao حول تكنولوجيا الشركات المالية العالمية، في الصين، مشيراً إلى «أهمية ولوج تكنولوجيا التحوّل الرقمي في عالم الشركات المالية، التي نقلتها إلى عالم آخر من التطور المتسارع، رغم المخاطر أو الثغرات، التي وُلدت جرّاء هذه التكنولوجيا».

أدار الجلسة، أنور قطب، كبير مسؤولي التكنولوجيا، ريادي أعمال، الإمارات العربية المتحدة، وتحدث فيها كل من: حسام هيبة، المدير التنفيذي للهيئة العامة المساقة الحرة، مصر، ومهدي فشتالي، الرئيس التنفيذي ومؤسس، Finamaze، وMalachi Halliday، الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لـ Rodrigo Garca De la Cruz، مؤسس والرئيس التنفيذي لـ Finnovating.

Maria Sparalis تدير الجلسة وبدا كل من هانى إدريس وأحمد طبارة ومحمد أبو النجا نجاتي وسيف شعبان

جلسة المناقشة الثانية «فرص الإستثمار الناشئة»

تناولت جلسة المناقشة الثانية، محور «فرص الإستثمار الناشئة، في ضوء التحوّل الإقتصادي الإقتصادي، والسياسات المالية ومساهمة المؤسسات المالية والمصرفية الدولية». وتضمّنت والمالية، حيث يُعد مكوناً مهماً في محفظة متنوعة في شكل جيد.

كبيــرة من الشــركات بما في ذلك البنوك الضخمة والإقليمية، ومديري الأصول، وشــركات تمويل المســتهلكين، وشــركات التأميــن، والأوراق المالية. وتُشكل البيانات المالية جزءاً كبيراً من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهي مهمة للغاية في ضمان وظائف الإقتصاد بفعالية.

وقد لعب قطاع الخدمات المالية دوراً متكاملاً في مسيرة الشركات والمؤسسات والمستهلكين. علماً أن شركات الخدمات المالية تتكوّن من محفظة المستثمرين. وعليه، تناقش هذه الجلسة فرص الإستثمار الناشئة في بيئة إقتصادية متنوعة.

أدار الجلسة Maria Sparalis، متحدثة دولية، ومتخصصة في الشؤون المالية. تحدث فيها كل من: هاني إدريس، المدير الإقليمي/ المدير Capital Inves - منيس فسم تمويل الشركات - Capital Inves التنفيذي لبنك التنمية الدولي، في دبي (الإمارات العربية المتحدة)، وأحمد طبارة، مدير - رئيس فسم تمويل الشركات - Fundraising & Ventures ومدير ومدير لإستشارات العقارية - الخدمات المصرفية الخاصة في مصرف أبوظبي الإسلامي، ومدير Monty Holding - العربية المتحدة، ومحمد أبو النجا نجاتي، مستشار تطوير الأعمال في شركة فوري، وعضو مجلس إدارة روبوستا مصر، وحالياً مؤسس مشارك في شركة حالاً، وسيف شعبان، Investments Associate, Nclude.

جلسة رئيسية «الشمول المالي ودور التكنو لوجيا الناشئة»

تناولت الجلسة الرئيسية محور «الشمول المالي ودور التكنولوجيا الناشئة - ظهورالتكنولوجيا المالية Fintech وتأثيرها على النظام المالي التقليدي». وتضمّنت الجلسة، شرحاً عن الشمول المالي، الذي يشير إلى أهمية توفير الوصول إلى التقديمات المالية في المصارف، والمؤسسات المالية، وشركات التأمين، وغيرها، ولا سيما حيال إشراك الأشخاص المستبعدين والمهمّشين في المجتمع، ومحدودي الدخل، والنساء، وسكان الريف، بالنظام المصرفي.

فالشمول المالي يُعتبر أداة حاسمة لمحاربة الفقر وتحقيق التنمية الإقتصادية. وتلعب التكنولوجيا الناشئة دوراً مهماً في توسيع نطاق الشمول المالي من خلال تقديم حلول مبتكرة وفعالة، ولا سيما من حيث التكلفة. والتكنولوجيا الناشئة تعنى الذكاء



الدكتور محمد العنتبلي متحدثاً

الإصطناعي، والـ «بلوكتشين» blockchain ، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والبيانات الرقمية وغيرها.

وسـلّطت هذه الجلسـة الضوء على الدور المهم للتكنولوجيا الناشـئة في الشـمول المالي في البلدان العربية، حيث تدخل التكنولوجيا المالية في



شريف البحيري الرئيس التنفيذي لديجيتال بنك في بنك مصر

عمليات الوساطة المالية، وعادة ما يكون ذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية متخصصة. لـذا، إن إزدياد المنافسـة التي تواجه البنوك التقليدية، ولا سـيما حيـال التكنولوجيا المالية Fintech مفيدة بشكل عام، وخصوصاً من وجهة النظر الإقتصادية. علماً أن بعض عمليات التكنولوجيا الفائقة التطور تحصل خارج نطاق النظم المصرفية التقليدية.

كما تناولت الجلسة الآثار الإيجابية والسلبية للتكنولوجيا المالية، ولا سيما على النظام المصرفي التقليدي.

وتناول في الجلسة الدكتور محمد العنتبلي رئيس لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في إتحاد بنوك مصر، ورئيس قطع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بنك مصر، وشريف البحيري، الرئيس التنفيذي لديجيتال بنك في بنك مصر أهمية هذه المشروعات المنبئقة عن الشمول المالي، والتي تساعد محدودي الدخل ولا سيما في الأرياف على المشاركة في الخدمات المصرفية وتعزيز النمو.



الدكتور على عوده يدير الجلسة وبدا كل من إسلام مهدي والدكتور خالد الغزاوي وماهر الكعبي

جلسة المناقشة الثالثة

«التمويل المستدام في المنطقة العربية»

تناولت جلسة المناقشة الثالثة محور «التمويل المستدام وتمويل التنمية في المنطقة العربية، والحاجة إلى التحوَّل إلى الإقتصاد الأخضر». وشرحت الجلسة، أن التمويل المستدام يُوفر عائدات أفضل، فضلاً عن مساعدة الدول العربية في جعل المجتمعات أكثر شمولاً. وتتزايد الأدلّة على أن الأعمال المستدامة تقدم عائدات أعلى للمستثمرين، وأن حالة البيئة العربية قد سلّطت الضوء على التحدّيات البيئية والحلول الموصى بها. وسلطت هذه الجلسة الضوء على تطوير نموذج شامل لممارسة التمويل المستدام في العالم العربي.

أدار الجلسة، الدكتور علي عوده مدير قسم الأبحاث في إتحاد المصارف العربية. وتحدّث في الجلسة كل من: إسلام مهدي، عضو منتدب، & Guidehouse PCAF MENA ، (شركة إستشارية عالمية متخصصة في الطاقة والإستدامة والمخاطر والإمتثال للصناعة المالية)، ألمانيا، والدكتور خالد الغزاوى، الرئيس التنفيذي لشركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر، البحرين، وماهر الكعبي، عضو مجلس إدارة مستقل ومستشار رئيس



ماهر الكعبى مجموعة السركال

مجموعــة، Serkal Group، وChannell Jason العضــو المنتــدب، رئيس التمويل المستدام، Citi Global Insights.

العملات الرقمية مثل «بيتكوين» وغيرها. ويقول مَن يتبنى مصطلح Web3 أنه يمنح المستخدمين السيطرة على بياناتهم في مواجهة سيطرة الشركات العملاقة الآن، مثل غوغل، وفيسبوك، ومايكروسوف، وآبل وغيرها، مما يحافظ أكثر على خصوصية المستخدمين أو الأفراد.

من جهة أخرى، يسعى الأشخاص الذين يقومون ببناء تطبيقات التمويل اللامركزي DeFi إلى إتخاذ خطوة أكبر وأكثر ثورية في عالم العملات الرقمية والأصول المشفرة. ومؤخراً، يتم إستخدامه من قبل مالكي العملات المشفرة لغرض آخر: كسب المزيد من المال.

وتضمّنت «الدردشة» مناقشة أحدث الإتجاهات والتحدّيات والفرص المتاحة في تكنولوجيا اله Web3، في التمويل اللامركزي لدعم الحوكمة وإدارة المخاطر، وكيفية التحوّل بسلاسة من الإقتصاد المركزي إلى الإقتصاد الحديث الجديد اللامركزي، والتأكد من أن البنوك المركزية لديها المسؤوليات الكاملة والسيطرة على صوغ السياسة النقدية، واللوائح، وكيفية القضاء على الوسطاء من خلال السماح بالمعاملات من خلال التكنولوجيا الناشئة مثل اله Web3.

مناقشة حوارية (دردشة) Web3 والتمويـل اللامركـزي (DeFi) في العالم العربي

شهد مصطلح web3 رواجاً كبيراً مؤخراً بين المهتمين بالتقنيات والتكنولوجيا الحديثة وريادة الأعمال والعمالات الرقمية، وكان إلى جانب مصطلحات مثل NFTs التي إرتبطت بمستقبل الإنترنت خالال السنوات المقبلة، والتي لم يتضح معناها للكثيرين، حيث ترتبط web3 والمفاهيم الأخرى بتقنيات لم تتوافر بعد،



مصطفى خريبة وعبدالرحمن المقلى

وتحدث في الجلسة، عبدالرحمن المقلى، الرئيس التنفيذي، Rudder Consultancy، (خبرة واسعة في الشركات الناشئة وقطاع الأغذية والمشروبات)، ومصطفى خريبة، الرئيس التنفيذي، Iceberg Capital، الإمارات.

ولا يوجد عليها أمثلة واقعية، كما أنه يوجد خلاف كبير حولها بين رواد التكنولوجيا وريادة الأعمال.

ويشير مصطلح Web3 إلى نسخة جديدة من خدمات الإنترنت التي تعتمد على تقنية البلوكشين اللامركزية، والتي تستند إليها



عدنان أحمد يوسف، طارق الغزائي وSankar Chakraborti

جلسة المناقشة الرابعة «إنشـاء وكالة تصنيف عربية لتقبيم مناخ الاستثمار»

وتناولت جلسة المناقشة الرابعة، محور «إنشاء وكالة تصنيف عربية لتقييم مناخ الإستثمار في المنطقة العربية، مع مراعاة خصوصية المنطقة». وشرحت الجلسة، كيف يعمل التصنيف الإئتماني في تقييم قدرة الدول والشركات والمؤسسات المالية على الوفاء

بإلتزاماتها، كما هي الحال مع

الأسواق المالية الأخرى، حيث تخضع الأسواق العربية للتصنيف السائد. وسلّطت هذه الجلسة الضوء على واقع الأسواق المالية العربية، وتأثير التصنيف الإئتماني عليها، مع إقتراح إنشاء وكالة تصنيف عربية والتي أصبحت ضرورية، مع تحرّك الحكومات العربية بشكل متزايد نحو المشاركة في الإقتصاد العالمي. كما ركزت الجلسة على عدم وجود وكالة عربية محلية أو إقليمية بمعايير تتناسب مع البيئة المحلية للدول العربية.

وأدار الجلسة، زهور جمعة محلل أبحاث، مراسل أخبار الأعمال «بلومبيرج الشرق». تحدث فيها كل من عدنان أحمد يوسف، رئيس جمعية مصارف البحرين، وRichard Mikhael، مؤسس والرئيس التنفيذي، Proulse، الإمارات/فرنسا، وطارق الغزالي، المدير العام الإقليمي، المدير العام الإقليمي، Sankar Chakraborti، الرئيس التنفيذي لشركة Research Limited .

Mr. Davide Giribaldi Head of GRC & Information Security Swiss Cyber Com Union of the Company of the Company

الدكتور على عوده وDavide Giribaldi

جلسة المناقشة الخامسة «الأمن والخصوصية ونقص البنية التحتية»

تناولت جلسة المناقشة الخامسة، محور «الأمن والخصوصية ونقص البنية التحتية - التحديات التي تواجه الدول العربية لتحقيق الإندماج الكامل». وشرحت الجلسة، كيف أن الوصول إلى الخدمات المالية أمر بالغ الأهمية، لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام مصدر قلق إنمائياً رئيسياً، والذي أصبح مصدر قلق إنمائياً رئيسياً، والذي أصبح

أكثر حدّة مع جائحة فيروس «كورونا»، (كوفيد 19)، حيث أدّت التدابير التقييدية التي إعتمدها العديد من الحكومات لإفشال إنتشار «كوفيد» بغية الحدّ من الخسائر، والتخفيف من التأثير الأكثر خطورة على الأسر ذات الدخل المنخفض. في المقابل، زاد الإهتمام بالأمن والخصوصية في ظل نقـص البنى التحتية في العالم العربي، مما دفع إلى تفعيل خطط الشمول المالي. في هذا السياق، سلّطت الجلسة الضوء على المخاطر والفرص في ظل النقص بالبنى التحتية العربية، وضرورة تفعيل الشمول المالي.

تحدث في هذه الجلسة كل من: Davide Giribaldi ، رئيس قسم الحوكمة والمخاطر والإمتثال (GRC)، وأمن المعلومات – Swiss CyberCom والدكتور على عوده.

في سياق «منتدي مستقبل التمويل» لإتحاد المصارف العربية

يوسف: أهميته بمناقشة تأسيس أنظمة مقاصة والإصلاحات والتعاون المصرفي العربي



عدنان أحمد يوسف رئيس جمعية مصارف البحرين

تحدث عدنان أحمد يوسف رئيس جمعية مصارف البحرين، الرئيس السابق لإتحاد المصارف العربية، عن أهمية إنعقاد «منتدى مستقبل التمويل» الذي نظمه إتحاد المصارف العربية في أبو ظبي، في حضور كبار المصرفيين والمسؤولين الماليين والرسميين، حيث ناقش مواضيع جوهرية وعلى جانب كبير من الأهمية، مثل التطورات التكنولوجية المصرفية والمالية ودورها في مستقبل دور البنوك، كذلك دور المؤسسات المالية في برامج الإصلاح الإقتصادي والفرص الإستثمارية التي توفرها، ودور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي وتأسيس وكالات تصنيف عربية.

وقال يوسف: «شاركتُ مؤخراً في المنتدى الذي شهد مناقشات موسعة وجادة حول عدد من القضايا مثل تأسيس

أنظمة مقاصة وتسويات إقليمية وعربية والإصلاحات المصرفية المطلوبة والتعاون المصرفي العربي وغيرها». أضاف يوسف: «في الجلسة التي شاركتُ فيها والتي تناولت تأسيس وكالة تصنيف عربية لتقييم مناخ الإستثمار في المنطقة العربية، وكالة تصنيف عربية لتقييم مناخ الإستثمار في المنطقة العربية، تأخذ في الإعتبار الظروف الخاصة بالدول العربية، وخصوصية تجاربها التتموية، فانا شخصياً كنتُ من أوائل الداعين لتأسيس وكالات تصنيف عربية تكون لها مكانتها العالمية المعترف بها، وقد كتبتُ مرّات عدة في هذا الموضوع، ووجهت العديد من الرسائل للمعنيين، حيث لا أرى أي مشكلة في تأسيس مثل هذه الوكالة، مع إيماني بتوافر الكوادر العربية المتخصصة وعالية المستوى التي يُمكن أن تقوم بالتقييم والتصنيف الموشوق المعتمد بعيداً عن الأهواء والمصالح الدولية التي وجدناها لدى بعض وكالات التصنيف الدولية المعروفة، والتي جاءت الأزمات المالية المتتالية، وآخرها ما تشهده بعض البنوك الأميركية في الوقت الحاضر لتكشف عن عدم دقة التصنيفات التي تصدرها هذه الوكالات.

وبإختصار، تُصنّف وكالات التصنيف الغربية البلدان بإستخدام خمسة عوامل تصنيف أساسية وهي أولاً: الفعالية المؤسسية والحوكمية، أي إستقرار المؤسسات السياسية، والشفافية، والأمن الخارجي، الخ. وثانياً: الهيكل الإقتصادي وآفاق النمو، أي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونموه، والتنوع الإقتصادي، وما إلى ذلك. وثالثاً: مجموع النقاط المتعلقة بالوضع الخارجي للبلد (السيولة الخارجية والموقف الخارجي بشكل عام)، ورابعاً: الوضع المالي أي المرونة المالية وعبء وهيكل الديون. وأخيراً: الوضع النقدي، أي دور السلطة النقدية والتسيق المشترك للسياسة المالية.

لكن هذه المنهجية أظهرت إخفاقات في معطات كثيرة على مدى العقود الماضية كما ذكرنا. والسبب في ذلك هو لكونها تعمد إلى إستخدام البنى الإجتماعية والإقتصادية الغربية كمعيار لإعطاء الدرجات العالية. فعلى سبيل المثال، تعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي كمؤشر أساسي للمتانة الإقتصادية

لدولة ما، بينما هذا المؤشر لا يعكس مستوى التنمية الإقتصادية والفوارق الكبيرة في توزيع الدخل.

أيضاً تعتمد التصنيفات الغربية على قدرة إعادة التمويل لسداد الديون القائمة هي عامل أساسي في التصنيف بدلاً من التدفقات النقدية الجديدة. وهذه المنهجية تدعم بصورة رئيسية الدول الغربية بإعتبار أن أكثر من 90 % من مجموع الديون في العالم هي في البلدان المتقدمة و8 % فقط في البلدان النامية.

إنطلاقاً مما سبق، نحن نعتقد أنه آن الأوان لقيام الجهات المعنية في المنطقة العربية بالتحرُّك بصورة مشتركة لإيجاد بديل معترف به دولياً لتصنيفات ديونها السيادية، تكون أكثر واقعية وإنصافاً لما تتمتع به من أوضاع مالية قوية. وبإعتقادي عليها أن تعمل، إما على تقوية عليها على تقوية

دور وإعتمادية الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف التي تتخذ من البحرين مقراً لها، وخصوصاً أن هذه الوكالة باتت تمتلك قدرات وإمكانات فنية كبيرة، وهي تقوم حالياً بالفعل بإصدار التصنيفات الإئتمانية للحكومات والشركات، وإما أن تقوم بتأسيس شركات تصنيف مشتركة، تكون أكثر تخصصاً في شؤون دول المنطقة وتعتمد منهجيات للتصنيف تأخذ بالإعتبار الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية الخاصة بهذهالدول ولا تعمم منهجياتها الغربية عليها.

إن نجاح مثل هذه الخطوات يعتمد على شرطين رئيسيين، الأول هو أن تتبنى الحكومات والبنوك المركزية العربية هذه المؤسسات وتعطيها حق التصنيف والإعتراف بتصنيفاتها الإئتمانية لكي تعطى مصداقية واعتمادية للتصنيفات التي تصدرها، والثاني هو





مداخلات مصرفية ومالية متخصّصة

أن تقدم هذه الحكومات والبنوك الدعم لهذه المؤسسات وترعاها، خصوصاً في السنوات الأولى من تأسيسها. ولا ننسى أن مؤسسات التصنيف العالمية مثل «سـتاندرد أند بورز» مضى على تأسيسها أكثر من 160 عاماً، وهي حالياً متواجدة في 26 بلداً، وتُصدر مئات الآلاف مـن التصنيفات الإئتمانية بقيمة إجمالية تعادل 47 تريليون دولار».

وختم يوسف قائلاً: «لذلك، ونحن ندعو إلى تأسيس مؤسسات تصنيف بديلة تعتمد منهجيات في التصنيف تأخذ بالإعتبار الأوضاع الإقتصادية والمالية والنقدية الخاصة بالمنطقة العربية، فإننا لا ننفي الحاجة لأن تكون هذه المؤسسات قوية وتتمتع بكل القدرات والإمكانات الكبيرة التي تمتلكها مؤسسات التصنيف العالمية وأن تحقق ذلك بشكل تدريجي».

التعاون بين إتحاد المصارف العربية ومنظمة اليونيدو





التقى الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام حسن فتوح نائب المدير العام لليونيدو والمدير العام لمديرية الشراكات العالمية والعلاقات الخارجية الدكتور فاتو حيدرة يرافقها الدكتور هاشم حسين، رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وقد تم الاتفاق على نشاط مشترك قريب بين الإتحاد ومنظمة اليونيدو.

لقطات على هامش أعمال المنتدى





لقاء مع الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور أحمد أبو الغيط وكل من رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي والأمين العام للاتحاد الدكتور وسام حسن فتوح وفي حضور الأمين المساعد للجامعة العربية السفير حسام زكي. أيضاً إجتماعات عقدها وفد إتحاد المصارف العربية مع عدد من القيادات الاقتصادية والمالية الصينية.

مصرف التنمية الدولي راعي «المنتدى العالمي لمستقبل التمويل»



غرفة الشارقة إختتمت مشاركتها ضمن جناح «شروق»



إختتمت غرفة تجارة وصناعة الشارقة مشاركتها ضمن جناح هيئة الشارقة للإستثمار والتطوير «شروق» في فعاليات الدورة الـ 12 من ملتقى الإستثمار السنوى 2023.

ونجحت الغرفة على مدار ثلاثة أيام من خلال عدد من اللقاءات

مع كبار المسؤولين الحكوميين ورؤساء الهيئات الإقتصادية، ومكاتب الإستثمار والسفراء، وأصحاب الأعمال والمستثمرين من أوروبا وأميركا الجنوبية وأفريقيا، ومن مختلف الوفود العالمية، ولا سيما في ظل مشاركة أكثر من 170 دولة حول العالم في الملتقى، في تسليط الضوء على المقومات الإقتصادية لإمارة الشارقة، وإبراز الفرص الإستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية وغيرها.

وأكد محمد أحمد أمين العوضي مدير عام الغرفة «أن الملتقى، باعتباره واحداً من أبرز التجمعات الإستثمارية على مستوى المنطقة، شكّل بالنسبة للغرفة فرصة للعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات أخرى، مثلت الشارقة في هذا الحدث الترويج المثالي للإستثمار في الإمارة والتعريف بالمزايا والحوافز المشجعة للمستثمرين ورجال الأعمال، من خلال تسهيلات عدة تُوفر الفرص في العديد من القطاعات الإقتصادية، وبنية تحتية حديثة تدعمها الأنظمة والتشريعات القانونية المحفرة».

دبوسى: شراكات عربية ودولية واعدة

أكد رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال (لبنان) توفيق دبوسي، خلال مشاركته في فعاليات «ملتقى الاستثمار السنوي» في دورته الـ 12، أبو ظبي، «أهمية التوجُّهات الإستراتيجية الإستثمارية التي تعتمدها غرفة طرابلس الكبرى، وذلك من خلال منظومة إقتصادية متكاملة تقع في الضفة الشرقية من حوض البحر الأبيض المتوسط، وتُعزّز مكانة لبنان الإستثمارية، وهي مشروع ريادي جاذب يُشكل وجهة إستثمارية لما تتضمنه من فرص تدفع بإتجاه بناء شراكات عربية ودولية، وتُوفر فرص عمل واعدة تحدُّ من غلو المنازعات والتجاذبات، وتُحقق نمواً إقتصادياً مستداماً بمزايا تجعل لبنان من أفضل وجهات الأعمال الإستثمارية الرائدة والجاذبة في الحياة الإقتصادية المعاصرة».

ولفت دبوسي إلى «أن المنظومة الإقتصادية المتكاملة تفتح الآفاق واسعة أمام تعاون لبناني – عربي – دولي تستند على علاقات إستراتيجية، لتقديم خدمات ذكية متقدمة يحتاجها المجتمع العربي والدولي في شرقي المتوسط، وتتضمن مرفأ يمتلك قدرات لوجيستية



وبنية تحتية متطورة، وهو في قلب حركة الملاحة الدولية ومطار ذكي يحاكي أكبر مطارات العالم تقدماً ومنصة للنفط والغاز لها حضور تاريخي بعيد، ومنطقة إقتصادية خاصة وخلافها من المرافق الإقتصادية العامة، وهي خلاصة لجهود حثيثة بذلتها غرفة طرابلس وشامال لبنان من خلال دراسات علمية متخصصة ترمي الى جذب الإستثمارات إنسجاماً مع إستراتيجيتها الأساسية في وضع مصادر الغنى من قطاعات صناعية وزراعية وتكنولوجية يمتلكها لبنان من طرابلس الكبرى، بتصرفُ صيغ مبنية على شراكات عربية ودولية».

الإمارات والكونغو ناقشتا التعاون الإقتصادي والإستثمار في البنية التحتية



سبل تعزيز علاقات الإستثمار بين الإمارات والكونغو إلى جانب تعزيز المساعدات الانسانية

أعلن «ملتقى الإستثمار السنوي 2023» في دورته الـ 12، بأن جمهورية الكونغو ودولة الإمارات ستتعاونان في العديد من المشاريع بالتركيز على التعاون الإقتصادي والإستثمار والبنية التحتية. وشملت المناقشات، سبل تعزيز علاقات الإستثمار إلى جانب المساعدات الإنسانية.

وترأس المنتدى المتعلق بالتعاون بين الدولتين، علي رامي، شريك عام في الإستثمارات الدولية الانسانية، في حضور العديد من المتحدّثين البارزين، من بينهم ماري نجيكا أوبومبو، سفيرة جمهورية الكونغ و الديموقراطية لدى دولة الإمارات، وراشد الطنيجي، مدير إدارة الترويج التجاري في وزارة الإقتصاد، ومارسيل كاندا، رئيس الموظفين في وزارة التخطيط، الكونغو.

وعرض المشاركون، الإمكانات الزراعية والتعدينية لمحافظة كاساي الوسطى (الكونغو)، فأشاروا إلى «أن المنطقة تضم 8 آلاف فدّان من الأراضي الخصبة

والظروف الطبيعية المواتية التي تسمح بإمكانية إنتاج المحاصيل حتى ثلاث مرات في السنة»، مشددين على «الإمكانات الزراعية والتعدينية في مقاطعة أوبانغي الشمالية، كذلك على الموارد الطبيعية للذهب والماس في المنطقة، فضلاً عن مختلف المشاريع المتعلقة بالزراعة والبنية التحتية».

وسلّط المشاركون الضوء على أهمية تطوير الزراعة في منطقة باس يولي (الكونغو)، حيث تضمّ غابات شاسعة وظروفاً مناخية مواتية التي تناسب زراعة المحاصيل المختلفة. وتتمثل رؤية جمهورية الكونغو كواحدة من أعظم البلدن من حيث الزراعة، وجلب الخبرات والإستثمار التجاري في هذا القطاع المهم.

وأكّد الجانبان، أهمية الشراكة بين الإمارات والكونغو، إذ إنها تفتح الفرص للإستثمار التجاري والذي سيعود بالنفع على البلدين.

تحفة فنيّة بعنوان «يوم واحد في العالم» وجلسات تفاعلية في محور الإبتكار والإستثمار

شهد «ملتقى الإستثمار السنوي 2023»، عرض تحفة فنية فريدة للفنان الشهير ندميد سيرجيلين، والتي عكس فيها ثقافات العالم، وإنجازات البشرية والتنوُّع في الحياة على الأرض بعنوان «يوم واحد في العالم».

ويأتي تميَّز اللوحة لأهميتها وتفرَّدها وقيمتها التاريخية، حيث ترمز إلى هشاشة النباتات والحيوانات الطبيعية، إضافة إلى أنها عكست التنوع الثقافي والعرقي في العالم. كما أنها أطول لوحة تم رسمها بمساحة اجمالية 52.5 متر مربع. وتمتاز بخريطة للعالم تضم معظم دول العالم البالغ عددها 193 مرسومة بالألوان المائية والاكريلك على قماش أبيض. وإستغرق العمل فيها 21 عاماً (من العام 1998 إلى العام 2019)، وهي حالياً تحت الحماية في المعرض الوطني للفنون في منغوليا، وعُرضت في مزاد، وبيعت بمبلغ 125,000 دولار.

كما إستضاف الملتقى، جلسة ضمن محور الإستثمار والإبداع في مركز أبوظبي الوطني للمعارض بعنوان: «تقرير الإستثمار الأجنبي المباشر 2023: بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، وقدم لمحة عن مشهد الإستثمار في المنطقة.

وأطلق جليسن باركلي من «غلوبال داتا» Global Data تقريراً، ناقش فيه العمليات الميدانية الخضراء، وتضمّنت توسيع الشركات، وخلق حضور عالمي أكبر. وإنعقدت ثماني جلسات متخصصة، الأولى بعنوان «سد الفجوة: إقامة



مدير عام الملتقى وليد فرغل خلال استعراضه تحفة فنية لسيرجيلين

علاقات دولية قوية وبناء الثقة»، والثانية حول «التحوُّل الرقمي: دمج التقنيات المبتكرة في الإستثمار الأجنبي المباشر لزيادة القيمة»، والثالثة حول «نحو تيسير الإستثمار من أجل التنمية: كيف يُمكن للإتفاقيات الجديدة أن تُعزَّز تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر»، والرابعة حول «جودة الإستثمار الأجنبي المباشر؛ وللرابعة حول «بودة الإستثمار الأجنبي المباشر، المال لتطوير كفاءة السوق من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر»، والسادسة حول «تيسير الإستثمار من أجل التنمية وكيفية زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، والسابعة عن «جودة الإستثمار الأجنبي المباشر، وجدب إستثمارات ذات مغزى للنمو الإقتصادي»، والثامنة عن «تعزيز أسواق رأس المال لتطوير كفاءة السوق من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر».

مذكرة تفاهم مع «هب 71»

وقّع «ملتقى الاستثمار السنوي 2023»، مذكرة تفاهم مع «هب71»، منظومة التكنولوجيا العالمية في أبوظبي، للتعاون ووضع سياسات مبتكرة تُعزّز من قطاع الشركات الناشئة في دولة الامارات. وقَّع الإتفاقية كل من هاشم الكعبي، رئيس خدمات الشركات في «هب71»، ووليد فرغل، المدير العام للملتقى. ويُتوقع أن تُحقّق الإتفاقية فوائد كبيرة لـ «هب71» كشريك رسمي في النظام البيئي لـ «ملتقى الإستثمار السنوي 2023».

وقال وليد فرغل: «يمثّل «ملتقى الاستثمار السنوي 2023» حدثاً مميّزاً لكل العقول المبتكرة والخلاقة من جميع أنحاء العالم، لعرض أفكارهم ومنتجاتهم. ومن خلال الشراكة مع «هب71»، فإننا سعداء بأننا سنتمكّن من الإستفادة من خبراتهم الواسعة ومعرفتهم الثرية في قطاع التكنولوجيا، مشيراً إلى «أن هذه الشراكة ستُعزّز من الجودة الشاملة للحدث وتزود الحضور بتجربة مميزة تثري خبرتهم. كما أن هذا التعاون يُمثل شهادة على



التزام دولة الإمارات بتعزيز نظام بيئي مزدهر للشركات الناشئة».

ويُتوقع أن تستفيد الشراكة من نقاط القوة في كل من «هب 71»، و«ملتقى الإستثمار السنوي 2023»، لتطوير إستراتيجيات مبتكرة وفعّالة تدعم النظام البيئي في دولة الإمارات، فضلاً عن تعزيز النمو.

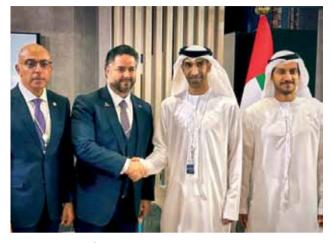
وزير الإقتصاد والتجارة اللبناني إلتقى وزراء ورجال أعمال لإستكشاف فرص تجارية وإستثمارية جديدة

في سياق « ملتقى الإستثمار السنوي 2023» في دورته الـ 12، في أبو ظبي، عقد وزير الإقتصاد والتجارة اللبناني أمين سلام، إجتماعات عدة مع وزراء ومسؤولين حكوميين وقادة أعمال، لإستكشاف فرص تجارية وإستثمارية جديدة «قد تؤسس للبنان الغد».

وإجتمع سلام بنظيره الإماراتي الدكتور ثاني الزيودي، وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية، وراشد عبد الكريم البلوشي وكيل دائرة التنمية الإقتصادية في أبو ظبي، وحيدر محمد مكية رئيس الهيئة الوطنية العراقية للإستثمار، وكان بحث في آفاق توطيد العلاقات التجارية والإستثمارية الثنائية.

وأكد سلام، أن «الملتقى نجح في تعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز عالمي للتجارة والإستثمار، وشريك مهم للتنمية الإقتصادية في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط»، وقال: «لقد أتاح الملتقى فرصة مهمة للبنان لإعادة التواصل مع مجتمع الإستثمار الدولي، والإطلاع على إحتياجات التنمية المستدامة طويلة الأجل».

وأضاف سلام: «لقد كانت النقاشات التي شهدها الملتقى مهمة، لتقديم إستراتيجيات إستثمارية تستشرف المستقبل، وتمهد لحقبة جديدة من النمو، وخصوصاً أن مستقبل لبنان الإقتصادي وخروجه من أزمته الإقتصادية لن يتحقق إلا بضمان النمو عبر تحفيز التدفقات الإستثمارية محلياً وإقليمياً وعالمياً في القطاعات



الرئيسية، مثل الأمن الغذائي والطاقة المتجدّدة والبنية التحتية الرقمية، والخدمات اللوجستية التي تشكل جزءاً مهماً من خطط الدولة لتحفيز نمو وإزدهار التجارة الخارجية».

بدوره، أكد الوزير ثاني الزيودي أن «دولة الإمارات تسعى، تنفيذاً لرؤية قيادتها الرشيدة، إلى تعزيز علاقاتها التجارية والإستثمارية مع الدول ذات الإقتصادات الواعدة حول العالم لزيادة تجارتها الخارجية غير النفطية إلى 3 تريليونات درهم في العام 2031»، مشيراً إلى «حرص دولته على توطيد العلاقات التجارية والإستثمارية الثائية التاريخية بين الدولتين في قطاعات عدة أبرزها التكنولوجيا الحديثة».

مذكرة تفاهم بين «منشا للإستثمار» والبنك الآسيوي للتنمية والإستثمار



وقّعت مجموعة «منشا للإستثمار» مذكرة تفاهم مع شركائها الإستراتيجيين من الصين، بما فيهم البنك الآسيوي للتنمية

والإستثمار، ومجموعة «هوفر» للإستثمار، ومجموعة «وتشنزهن سنورماستر» للإستثمار، لتقوم مجتمعة بإستثمار 1 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية للطاقة الخضراء في المنطقة.

وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز القدرات المستدامة لدولة الإمارات من خلال تطوير مشاريع البنية التحتية للطاقة الخضراء. وستُساعد هذه المبادرة دولة الإمارات في تحقيق أهدافها للطاقة المتجددة، إلى جانب خفض انبعاثات الكربون. كما تُساعد هذه الإتفاقية الشركات في الإستفادة من خبرتها التراكمية لخلق تأثير طويل المدى على البيئة والمجتمع. كما أن هذه الشراكة ستفتح فرصاً جديدة للإستثمار المستدام، وستدفع النمو الإقتصادي، وتساهم في تحقيق رؤية دولة الإمارات.

نظّمه إتحاد المصارف العربية والبنك المركزى العُمانى

«ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية» التبعات الإقتصادية للتطوُّرات الجيوسياسية العالمية على القطاع المصرفي



الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني طاهر بن سالم العمري والدكتور وسام حسن فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، وعبد الحكيم بن عمر العُجيلي، عضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، ورئيس مجلس إدارة جمعية المصارف العُمانية، في افتتاح أعمال الملتقي

شكل إنعقاد «ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية»، والذي نظّمه إتحاد المصارف العربية، والبنك المركزي العُماني، برعاية طاهر بن سالم العمري الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني وحضوره، قيمة مضافة، نظراً إلى أهمية موضوع المخاطر المصرفية والإستقرار المالي في المنطقة العربية والعالم.

وشارك في الملتقى إلى العمري، الدكتور وسام حسن فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، وعبد الحكيم بن عمر العُجيلي، عضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، وعبد الحكيم بن عمر العُجيلي، عضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، ورئيس مجلس إدارة جمعية المصارف العُمانية، في حضور نخبة من الخبراء المحليين والعرب والدوليين، ومسؤولين في السلطات الرقابية العربية ورؤساء إدارات المخاطر في القطاع المصرفي العُماني وبعض دول الخليج، بالإضافة إلى المختصين المعنيين في مجالات الملتقى في القطاع المصرفي العُماني والعربي، وممثلين لبعض كبرى شركات التدقيق الخارجي.

وقد قدّم بن سالم العمري عرضاً عن تغيّر الديناميكيات العالمية والإضطرابات المصرفية من التأثير على التضخّم المحلي والإيداع ومعدّلات الإقراض، إضافة إلى إرتفاع أسعار الفائدة على المستوى العالمي، والحاجة إلى الإدارة الفاعلة للسيولة.

د. وسام حسن فتوح الأمين العام للإتحاد المصارف العربية:

أبرز الهخاطر التضخّم والسيولة والديون السيادية وتغيَّر الهناخ والتصدّي لها يكون بالتعاون مع البنوك الهركزية والجهات الرقابية والتشريعية



التقدّم التكنولوجي المتسارع، وبروز العديد من المنتجات الجديدة التي تقدمها البنوك، مما وضع الصناعة المصرفية أمام خدمات كثيرة تستوجب تضافر الجهود من جميع الأطراف المعنية لتعظيم الفائدة من هذه التطوّرات والحد أو التقليل من المخاطر الناجمة عنها».

وقال د. فتوح: «إن محاور هذا الملتقى تهدف إلى الإضاءة على أسباب المراجعة الشاملة للموجودات المثقلة بالمخاطر، وشرح الإصلاحات الجديدة للجنة بازل الهادفة إلى تعديل المضاربة المعيارية لمخاطر الإئتمان، ومخاطر التشغيل، ومناقشة المعالجة النظامية للتعرّضات السيادية، والتخطيط الرأسمالي، والفرص والتحديات لدمج مخاطر الحوكمة البيئية والإجتماعية ESG، إضافة إلى مخاطر المناخ، والرقمنة،



طاهر بن سالم العمري الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني

د.فتوح

وألقى الدكتور وسام حسن فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية كلمة جاء فيها: «يأتي هذا الملتقى في وقت يمر فيه العالم بمرحلة عصيبة وبظروف صعبة على مختلف الصعد، نتيجة لما أفرزته جائحة كورونا من تداعيات ما لبث أن أعقبها إندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية مع مطلع العام الماضي، وما خلفته من إنهيارات مالية، تمثّلت بإرتفاع أسعار الطاقة الناجم عن توقّف ضخ الغاز والنفط الروسي إلى أوروبا، والتضخم ونضوب السيولة، مما أدى إلى تعرّض المصارف إلى مزيد من المخاطر التى تهدّد سلامتها».

أضاف د. فتوح: «لعل أبرز هذه المخاطر، مخاطر التضخّم والسيولة والديون السيادية، ومخاطر تغيّر المناخ، بالإضافة إلى مخاطر الأمن السيبراني، والصيرفة الرقمية المصاحبة للتحوّل الرقمي، وكذلك مخاطر الإئتمان، وتقلّب أسعار الفائدة. ومما لا شكّ فيه، فإن هذه المخاطر سوف تترك آثاراً بالغة الخطورة على مصارفنا العربية، مما يفرض ضرورة التصدي لها، والتعامل معها وإحتواء تداعياتها في هذه المرحلة، وذلك بالتعاون مع البنوك المركزية والجهات الرقابية والتشريعية.

من جهة ثانية، فإن الصناعة المصرفية شهدت خلال العقدين الماضيين الكثير من التطوّرات والتغيّرات نتيجة



راشد بن زاید الغسانی

والأمن السيبراني، والتكيُّف مع الإبتكارات التكنولوجية وتحديداً الأصول الرقمية (Digital & Crypto Assets) وإرتفاع أسعار الفائدة، وغيرها من المخاطر المؤثرة على الصناعة المصرفية».

ولفت د. فتوح إلى «أنّ إتحاد المصارف العربية، يتطلّع من خلال هذا الملتقى السنوي إلى تأكيد أهمية فهم ثقافة المخاطر، ولا يُخفى على أحد أهمية البحث والنقاش وتبادل الخبرات والمعرفة في كل ما يتعلق بالمخاطر المصرفية، وخصوصاً لجهة ما أدخلته لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجلس معايير المحاسبة الدولي من تعديلات على منهجيات قياس وإدارة المخاطر، وإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة. ولعلّ ما زاد من أهمية فهم ثقافة المخاطر والتخفيف من تداعياتها، إستمرار الإقتصاد العالمي والإقتصاد الإقليمي بالتراجع، في ضوء تبعات الأزمات المتلاحقة إقتصادية كانت أم



عبد الحكيم العجيلي رئيساً لمجلس إدارة جمعية المصارف العمانية

إلى أن تكون جاهزة لتحديث أو تغيير خططها وإستراتيجياتها لتتمكن من الإستجابة للتطوّرات الشاملة (الجديدة) وما يرافق هـذا التغيّر من مخاطر موازية»، مشـدداً على «أهميّة وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف، وخصوصاً في العصر الرقمي، وفي ظلّ تعقّد وتشعّب العمليات المصرفية والمالية، ومع تزايد مخاطر الجرائم المالية، ومنها عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومع تزايد مخاطر الأمن السيبراني في المصارف، حيث تتمثّل مهمة التدقيق الداخلي في ضمان إجراء العمليات المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات وأعلى المعايير».

وختم د. فتوح قائلاً: «لا شكّ في أنّ التحديات كبيرة، والإستحقاقات وشيكة، وتتطلّب منا أعلى مستويات التعاون، وتوفير الموارد الضرورية لتطبيق سياسات إدارة مخاطر فعّالة، ولى يكون ذلك ممكناً إلاّ بتطوير الخبرات البشرية، وما هذا الملتقى إلاّ فرصة لتضافر الجهود في هذا المجال».



على هاوش «ولتقى وسقط الدولي لإدارة الوخاطر» إتحاد الوصارف العربية كرّم طاهر بن سإلم العوري الرئيس التنفيذي للبنك الوركزي العُواني



تكريم الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني طاهر بن سالم العمري

على هامش «ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية»، كرّم الامين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام حسن فتوح، طاهر بن سالم العمري الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العُماني بمنحه درعاً تكريمية. وأشاد الدكتور فتوح بمزايا ومهنية العمري والذي يعمل في سبيل إزدهار القطاع المصرفي العُماني ورفعة القطاع المصرفي للعُماني ورفعة القطاع المصرفي لككل.









لقاءات وحوارات جانبية

جلسات عمل «ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية»

ناقشت «لماذا فشلت إدارة المخاطر؟» والرقمنة والمخاطر التشغيلية والأمن السيبراني



جلسات مناقشة ملتقى مسقط الدولي وبدا عدد كبير من الخبراء والمختصين في الشؤون المالية والمصرفية

ركّنز ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المصارف يومي إنعقاده، على الآثار المترتبة في القطاع المصرفي والإستقرار المالي والتبعات الاقتصادية للتطورات الجيوسياسية العالمية، متناولاً تداعيات الإنهيارات المصرفية الأخيرة في الولايات المتحدة وأوروبا، وآثارها على المصارف، فضلاً عن المخاطر المالية المصاحبة للتغير المناخى ومخاطر الصيرفة الرقمية،

وآخر التحديثات والمستجدات من قبل لجنة «بازل» للرقابة المصرفية.

وناقشت جلسات العمل محاور عدة هي: «تغيير ملامح إدارة المخاطر»، و«مستجدات عمل لجنة بازل»، و«بعد الإضطرابات المصرفية؛ لماذا فشلت إدارة المخاطر؟»، و«من بنك وادي السيليكون إلى بنك كريدي سويس»، و«الصيرفة في عالم متغيّر؛ التأثير على مخاطر الإئتمان»، و«المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية؛ إعادة النظر في إدارة المخاطر في التعافي المبكر لتغيّر المناخ»، و«الاسترداد والحل؛ قضية كريدي سويس»، و«الرقمنة والنظام المصرفي؛ هل الوقت مختلف حقّاً؟ »، و«المخاطر التشغيلية والأمن السيبراني».



من الحضور المتخصّص



بهيج الخطيب مدير إدارة التدريب في إتحاد المصارف العربية

اليوم الأول ورقتا عمل حول: «تغيير ملامح إدارة المخاطر» و«مستجدات عمل لجنة بازل»

قبل جلسات «ملتقى مسقط الدولي»، جرت مناقشة ورقتي عمل، تناولت الأولى، «تغيير ملامح إدارة المخاطر»، تحدث فيها راشد بن زيّاد الغساني، نائب الرئيس التنفيذي، الإشراف والتنظيم، البنك المركزي العُماني، والثانية «مستجدات عمل لجنة بازل» تحدث فيها مارك فرج عضو في أمانة لجنة بازل للرقابة المصرفية.

الجلسة الأولى «بعد الإضطرابات المصرفية: لماذا فشلت إدارة المخاطر؟»



عالجت الجلسة الأولى، محور «بعد الإضطرابات المصرفية: لماذا فشلت إدارة المخاطر؟»، تحدث فيها كل من: الخبير حنا صراف، مدير إستراتيجية المخاطر في بنك Starling- المملكة المتحدة. وأدار الجلسة ربيع نعمة، خبير الرقابة المصرفية.

وجرت مداخلات لكل من محمد الخليل، مدير مشرف، سلطة دبي للخدمات المالية (الإمارات العربية المتحدة)، وسليمان اللمكي المدير العام، رئيس المخاطر، البنك الوطني العُماني NBO والدكتور رودريغ أبي الحسن رئيس فريق إدارة مخاطر، لوكسمبورغ، Dr Manal AL Hasawi الشريك المؤسس – Strategy Consulting، الكويت.

الجلسة الثانية

«من بنك وادي السيليكون إلى بنك كريدي سويس»

تناولت الجلسة الثانية محور «من بنك وادي السيليكون إلى بنك كريدى سـويس»، تحـدث فيها الخبير محمد الخليل، مدير، سـلطة



دبى للخدمات المالية (الإمارات العربية المتحدة).

وأدار الجلسة الدكتور قيس عيسى محمد اليحيائي، نائب الرئيس التنفيذي (بنك عُمان المركزي). وأجرى مداخلات كل من: عويس شودري رئيس إدارة الميزانية في بنك الخليج الدولي، و Ivica Stankovic، شريك، الخدمات المالية الإستشارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في «إرنست إند يونغ»، الكويت، وزهرا عبد الأمير رئيس مراجعة الإئتمان، بنك عُمان العربي.

الجلسة الثالثة «الصيرفة في عالم متغيّر: التأثير على مخاطر الإئتمان»



تناولت الجلسة الثالثة محور «الصيرفة في عالم متغيّر: التأثير على مخاطر الإئتمان»، تحدث فيها الخبير عدنان ناجي، إستشارى مصرفى، في البنك المركزي الأردني.

أدار الجلسة دريد العصفور رئيس الخبراء، بنك عُمان المركزي، وتحدث معقباً كل من: Ivica Stankovic، «إرنست إند يونغ»، الكويت، والدكتور أحمد فؤاد خليل، المدير العام لبنك مصر، مصر.

اليوم الثاني

الجلسة الأولى

«المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية»



تناولت الجلسة الأولى محور «المخاطر والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية: إعادة النظر في إدارة المخاطر في التعافي المبكر لتغير المناخ»، تحدّث فيها الخبير رامي لطفي حنا، (حلول الإستثمار البيئي والإجتماعي والحوكمة - (ESG. أدار الجلسة الخبير حنا الصراف، مدير إستراتيجية المخاطر في بنك Starling- المملكة المتحدة.

وتحدث فيها معقباً كل من: الدكتور أحمد فؤاد خليل المدير العام لبنك مصر، مصر، ويسمان مغطّم، أخصائي حلول تحليلات المخاطر والتمويل في «موديز» - Moody s.

الجلسة الثانية «الإسترداد والحل: قضية كريدي سويس»



تناولت الجلسة الثانية محور «الإسترداد والحل: قضية كريدي سـويس»، تحدث فيها الدكتور رودريغ أبي الحسن، لوكسمبورغ. أدار الجلسة الخبير عدنان ناجي، إستشاري مصرفي، في البنك المركزي الأردني. وتحدث فيها معقباً كل من: دريد العصفور رئيس الخبراء، بنك عُمان المركزي، ويوسف حسن، خبير مصرفي، والرئيس السابق

للرقابة المصرفية للأفراد، بنك البحرين المركزي.

الجلسة الثالثة «الرقمنة والنظام المصرفي: هل الوقت مختلف حقاً؟»



تناولت الجلسة الثالثة محور «الرقمنة والنظام المصرفي: هل الوقت مختلف حقّاً؟»، أدارها فراس اللواتي مدير عام نظام المدفوعات، بنك عُمان المركزي، تحدث فيها كل من: يوسف حسن، خبير مصرفي، والرئيس السابق للرقابة المصرفية للأفراد، بنك البحرين المركزي، وطارق عتيق، كبير مسؤولي التجزئة والخدمات المصرفية الرقمية، بنك البحرين المركزي، وخالد حوقاني، رئيس قسم تقنية المعلومات، بنك العزّ الإسلامي، عُمان.

الجلسة الرابعة «المخاطر التشغيلية والأمن السيبراني»



تناولت الجلسة الرابعة محور «المخاطر التشغيلية والأمن السيبراني»، أدارها الدكتور رودريغ أبي الحسن، تحدث فيها كل من: Nada Baaboud مديرة قسم نظام المعلوماتية الأمنية، بنك عُمان المركزي، وMax Mariens مدير إستشارات المخاطر، بروكسل، وغادة البلوشي، مدير عام، رئيس إدارة المخاطر في البنك الأهلي، سلطنة عُمان، وأحمد البلوشي نائب الرئيس ورئيس أمن المعلومات وإدارة إستمرارية الأعمال، بنك صحار، عُمان.





























رعاة «ملتقى مسقط الدولي لإدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية»

























«قطر الوطني» QNB: قوة الأسس الإقتصادية للأسواق الناشئة وراء عودة تدفقات رؤوس الأموال العالمية



عـزا بنك قطر الوطني QNB، عودة تدفَّقات رؤوس الأموال العالمية للأسواق الناشئة، إلى التراجع المستمر في التقييم المبالغ فيه لسعر الدولار، ووجود أُسس قوية للإقتصاد الكلي في معظم الأسواق الناشئة مقارنة بالإقتصادات المتقدّمة، فضلاً عن إحتفاظ المستثمرين المؤسسيين بمراكز صغيرة في أصول الأسواق الناشئة. وأوضح البنك في تقرير، أنه «وفق معهد التمويل الدولي، حدث تحوُّل كبير في التدفقات الواردة من محافظ غير المقيمين للأسواق الناشئة، والتي تمثل إستثمارات المستثمرين الأجانب في الأصول العامة المحلية»، مشيراً إلى أنه «بعد فترة من الأرقام السلبية أو الضعيفة طوال معظم العام 2022، زاد متوسط هذه التدفقات النشعية أهيار دولار».

وأضاف البنك: «أن هذه التدفقات لرؤوس الأموال، ساهمت في تحقيق مكاسب كبيرة عبر فئات أصول الأسواق الناشئة، بما في ذلك زيادة بأكثر من 17 % في إجمالي العائد على الأسهم (مؤشر MSCI للأسواق الناشئة) وزيادة بنسبة 14 % على عائد السندات (مؤشر جي بي مورغان العالمي لسندات الأسواق الناشئة) من المستويات المتدنية الأخيرة».

ولفت التقرير إلى «أن إنحسار المبالغة في تقييم سعر الدولار يُوفر رياحاً دافعة قوية لأصول الأسواق الناشئة، بإعتبار الدولار مسلاذاً آمناً تقليدياً، حيث يرتبط الدولار عكسياً بمعظم الأصول التي تتعلق بـ «الإقدام على المخاطر»، بما في ذلك أسهم وسندات الأسواق الناشئة، والتي تنطوي على قدر أكبر من المخاطر بالمقارنة مع الأصول المشابهة في الإقتصادات الأكثر إستقراراً وتقدماً».

وأضاف التقرير: «أن قيمة الدولار إنخفضت بالفعل بنسبة 5 % تقريباً، في مقابل عملات الأسواق الناشئة الرئيسية منذ أواخر

العام الماضي».

وتوقع التقريس «أن تدفع التعديسلات الإضافية على الدولار خلال الأرباع المقبلة، رؤوس الأموال خارج الولايات المتحدة نعو الإقتصادات الأخرى، حيث إن تراجع قيمة الدولار يُعد أمراً ملائماً للمحافظ المتنوعة العالمية. وهذا الوضع يكون مفيداً بشكل خاص للإقتصادات المتقدمة التي لديها عملات مقومة بأقلٌ من قيمتها، مثل اليابان وكندا والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو وأستراليا».

وأشار التقرير إلى «أن المستثمرين المؤسسيين يحتفظون في الوقت الحالي بأقل من 10 % من محافظ الأسهم الخاصة بهم الخاصة بهم الأسواق الناشئة، مقابل وزن يبلغ 12 % في مؤشر /MSCI/ للأسواق الناشئة، بينما 34 % من إجمالي الإيرادات العالمية مستمدة من الأسواق الناشئة، ويُمكن لأي تغيير ذي مغزى في سياسات التخصيص أن يؤدي إلى تدفق المزيد من رؤوس الأموال العالمية إلى الأسواق الناشئة».

وفي ما يتعلق بأسس الإقتصاد الكلي لمعظم الأسواق الناشئة التي تُعد أقوى مقارنة بالإقتصادات المتقدمة، أكد التقرير «أن العديد من الإقتصادات المتقدمة شهدت إختلالات حادة جرّاء سياسات التحفيز المفرط في أعقاب جائحة فيروس كورونا «كوفيد19»، والحرب الروسية – الأوكرانية، ما أدى إلى مشاكل مثل إرتفاع الدين العام والضغوط التضخمية، وكان السبب وراء ذلك هو الحاجة إلى حماية دخل الأسر والشركات من الصدمات السلبية الكبيرة».

وأضاف التقرير: في المقابل، «كان لدى معظم بلدان الأسواق الناشئة حيّزاً أقل لإستخدام السياسة الإقتصادية في التكيُّف مع صدمة الجائحة. كما واجهت البنوك المركزية في بلدان الأسواق الناشئة التي لها تاريخ من التضخم المزمن، مثل البرازيل والمكسيك، ضغوطاً لتنفيذ زيادات في أسعار الفائدة بشكل استباقي في وقت مبكر من دورة التضخُّم، وكان هذا النهج الإستباقي حاسماً في إبقاء التضخُّم تحت السيطرة والحفاظ على إستقرار الإقتصاد الكلي».

وخلص بنك قطر الوطني QNB، إلى «أن بلدان الأسواق الناشئة تتعرّض في الوقت الحالي، لضغوط أقل لتشديد السياسة النقدية، بل وقد تبدأ في دورات تخفيف مبكّر للسياسة النقدية، حيث تكيّفت إقتصاداتها إلى حد كبير مع الظروف العالمية الأقل إعتدالاً».

يُواصل الزخم في 2023 في ظل تزايد الطلب على الخدمات المالية الرقمية

القطاع المصرفي الاماراتي قدم أداء جيداً جداً في 2022

تُعتبر الإمارات من أكثر الدول تطوراً في المالية الإسلامية بوجود قطاع مصرفي متطوّر

موجودات أكبر 10 مصارف إماراتية نحو 897 مليار دولار في 2022



يبلغ عدد المصارف التجارية العاملة في الإمارات العربية المتحدة 61 مصرفاً تُدير شبكة واسعة من الفروع تضم 571 فرعاً. وتشمل هذه المصارف 22 مصرفاً محلياً، وسبعة مصارف خليجية، و32 مصرفاً عربياً وأجنبياً. كما تُقسم المصارف العاملة في الامارات إلى 53 مصرفاً تقليدياً (بما فيها مصارف أعمال) وثمانية مصارف إسلامية.

ويحتىل القطاع المصرفي الاماراتي المرتبة الأولى، من حيث حجم الموجودات بين القطاعات المصرفية العربية، حيث تشكل موجوداته نسبة 23.7 % من مجمل موجودات القطاع المصرفي العربي.

هيكلية وأداء القطاع المصرفي الإماراتي وأداؤه

بحسب تقرير آفاق الخدمات المصرفية في دولة الإمارات الصادر عن مؤسسة KPMG، فإن القطاع المصرفي في

الإمارات قدم أداءً جيداً جداً خلال العام 2022، ويُتوقع أن يواصل القطاع هذا المستوى من الزخم خلال العام 2023 في ظل تزايد الطلب على الخدمات المالية الرقمية، والإعتماد السريع لحلول

التكنولوجيا المالية التي تُعزِّز تجربة العملاء والقدرة التنافسية، مشيراً إلى زيادة أرباح المصارف الاماراتية بشكل عام، وأكبر 10 مصارف بشكل خاص، وهي تلك التي سجلت أداءً تشغيلياً ومالياً قوياً خلال العام 2022، بحيث سجلت زيادة بنسبة 31 % في صافى أرباحها.

وللقطاع المصرفي الإماراتي إسهامات كبيرة في الإقتصاد الوطني، حيث قدّمت المصارف الإماراتية على مر السنوات قيمة مضافة كبيرة للإقتصاد وساهمت في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، كما يُعتبر القطاع المصرفي الإماراتي الشريك الرئيسي في التنمية الإقتصادية والمالية لما له من تأثير في حركة رأس المال والإستثمارات الداخلية والخارجية.

تطور البيانات المجمعة للقطاع المصرفي الإماراتي

بلغ حجم الموجودات المجمّعة للمصارف العاملة في الإمارات نعو 3,669 مليار درهم في نهاية العام 2022، محقّقة نمواً بلغ 9.5 % عن نهاية العام 2021. ووصل الإئتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الى نحو 639,1 مليار درهم في نهاية العام 2022، أي بزيادة 3 % عن نهاية العام 2021.

أما بالنسبة إلى توزع الإئتمان بين القطاعين العام والخاص، فقد حصل الأول على نسبة 28.4 % من مجمل رصيد الإئتمان حتى نهاية العام 2022، مقابل نسبة 67.6 % للثاني. كما تشير بيانات البنك المركزي الإماراتي إلى أن مجموع ودائع القطاع المصرفي الإماراتي قد وصل الى 2,222 مليار درهم في نهاية العام 2022، محققاً زيادة بنسبة 10.1 % عن نهاية العام 2021، في مقابل 5.6 % خلال العام 2021. وقد شكلت ودائع القطاع العام (حكومة ومؤسسات عامة) نسبة 27.6 % من مجمل ودائع القطاع المصرفي الإماراتي في نهاية العام 2022.

كما إرتفع إجمالي رأسمال واحتياطيات المصارف العاملة في الامارات خلال العام 2022 بنحو 27.2 مليار درهم أو ما نسبته 6.8 % ليصل إلى 429.7 مليار درهم نهاية العام 2022، مقارنة بنحو 402.5 مليار درهم نهاية العام 2021. وضمن الإطار نفسه، حافظت المصارف العاملة في الإمارات العربية المتحدة على إرتفاع ومتانة قواعدها الرأسمالية، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الإماراتي 17.3 % في نهاية العام 2022، أي أعلى بكثير من نسبة كفاية رأس المال المصرف المركزي المتاللاً لإرشادات بازل 3، والبالغة 13 %.

جدول 1: تطور البيانات المجمعة للقطاع المصرفي الإماراتي

			", 33 - 3 - 1						
2022	2021	2020							
مليون درهم									
3,669,678	3,321,488	3,188,014	مجموع الموجودات						
1,638,848	1,580,006	1,602,333	الائتمان النقدي						
464,887	481,429	471 , 873	للقطاع العام						
1,108,289	1,120,745	1,173,961	للقطاع الخاص						
2,222,122	1,996,527	1,884,545	مجموع الودائع						
613,625	536,064	542,075	منها ودائع القطاع						
			العام						
429,749	402,548	392 , 780	رؤوس الأموال						
مليون دولار									
999 , 096	904,298	867 , 959	مجموع الموجودات						
446,188	430,168	436,246	الأئتمان النقدي						
126,569	131,072	128,471	للقطاع العام						
301,739	305,131	319,619	للقطاع الخاص						
604,988	543 , 568	513,081	مجموع الودائع						
167,064	145,947	147,584	منها ودائع القطاع						
			العام						
117,002	109,597	106,937	رؤوس الأموال						

المصدر: البنك المركزي الأماراتي.

البيانات المالية لأكبر عشرة مصارف إماراتية

يتضمن الجدول رقم 2، البيانات المالية لأكبر عشرة مصارف إماراتية بحسب الموجودات. بلغ مجموع الموجودات لتلك المصارف قرابة 3,294 مليار دولار) في نهاية العام 2022، ما يُمثل نسبة 89.8 % من مجمل موجودات المصارف الإماراتية، مما يدّل على التركُّز الكبير في القطاع المصرفي الإماراتي. كما بلغت الحصة السوقية لأكبر ثلاثة مصارف وهي بنك أبو ظبي الأول، بنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبو ظبي التجاري، نحو 64 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الإماراتي.

الصيرفة الإسلامية في الإمارات

تُعتبر الإمارات من أكثر الدول تطوراً في المالية الإسلامية بوجود قطاع مصرفى متطوّر يشمل مصارف إسلامية بالكامل،

ونوافذ مصرفية إسلامية، وشركات تمويل إسلامي، وشركات تأمين إسلامية (تكافلية). ويعمل في الامارات ستة مصارف إسلامية محلية ومصرفان إسلاميان أجنبيان. كما يقدم 15 مصرفاً تقليدياً خدمات مصرفية ومالية إسلامية عبر نوافذ إسلامية، مما ساهم في زيادة تتوع قطاع التمويل الإسلامي وإنتشاره. كما يوجد في الإمارات أيضاً تسع شركات تمويل إسلامية و12 شركة تأمين إسلامي.

وقد سـجلت موجودات المصارف الإسلامية في الإمارات خلال

العام 2022 نمواً بنسبة 6.4 % لتصل إلى 631 مليار درهم (171 مليار دولار) في نهاية مليار دولار) مقابل 590.3 مليار درهم (161 مليار دولار) في نهاية العام 2021. كما شكلت الأصول المالية الإسلامية ما نسبته 17.3 % من إجمالي الأصول المجمعة للقطاع المصرفي الاماراتي. كما بلغ حجم ودائعها قرابة 440 مليار درهم (120 مليار دولار)، وقروضها نحو 364 مليار درهم (99 مليار دولار)، ورأسمالها 71 مليار دولار).

جدول 2: المؤشرات المالية لأكبر عشرة مصارف إماراتية

حقوق الملكية الارباح		الودائع		القروض		الموجودات							
مليون درهم													
2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021				
13,422	12,542	115,050	112,647	700,573	614 , 670	459 , 593	409 , 590	1,110,056	1,001,096	بنك أبوظبي الأول	1		
13,009	9 , 306	93,304	83 , 580	502 , 953	456 , 483	416 , 604	422 , 272	741 , 961	687 , 437	بنك الإمارات دبي الوطني	2		
6 , 433	5 , 247	61,426	59 , 370	308,931	265,052	258 , 493	244,282	497 , 842	440,278	بنك أبوظبي التجاري	3		
5 , 552	4 , 406	43 , 975	41,465	198 , 637	205,845	186 , 042	186 , 690	288,238	279 , 081	بنك دبي الإسلامي	4		
3 , 706	1,002	23,541	20,228	113 , 806	101,483	90,303	81 , 486	198 , 811	177 , 054	بنك المشرق	5		
3 , 619	2 , 330	23,461	20 , 559	138,136	109 , 611	112,236	890 , 423	168 , 517	136,868	مصرف أبو ظبي الإسلامي	6		
1,825	1 , 450	13,882	13 , 567	81,074	82 , 722	74 , 608	76 , 441	116 , 074	114,212	بنك دبي التجاري	7		
1 , 163	758	9,025	8 , 382	44 , 871	38 , 927	36 , 071	33 , 563	66 , 504	57 , 583	بنك رأس الخيمة الوطني	8		
651	514	7 , 632	7 , 695	39 , 529	38,493	41,520	39 , 969	59 , 123	54 , 957	مصرف الشارقة الإسلامي	9		
340	115	5 , 850	5 , 675	35 , 736	32 , 199	26 , 915	25 , 620	47 , 624	42 , 945	بنك الفجيرة الوطني	10		
49 , 720	37 , 670	397 , 146	373 , 168	2,164,246	1,945,485	1,702,385	2 , 410 , 336	3 , 294 , 750	2 , 991 , 511	المجموع			
مليون دولار													
3 , 654	3 , 415	31,323	30 , 669	190 , 736	167 , 348	125,127	111 , 514	302,221	272 , 555	بنك أبوظبي الأول	1		
3 , 542	2 , 534	25,403	22 , 755	136,932	124,281	113,423	114 , 967	202,004	187,160	بنك الإمارات دبي الوطني	2		
1 , 751	1 , 429	16 , 724	16,164	84 , 109	72 , 162	70,377	66 , 507	135 , 541	119 , 869	بنك أبوظبي التجاري	3		
1 , 512	1,200	11 , 973	11,289	54 , 080	56 , 043	50 , 651	50,828	78 , 475	75 , 982	بنك دبي الإسلامي	4		
1 , 009	273	6 , 409	5 , 507	30 , 984	27 , 629	24,586	22,185	54,128	48,204	بنك المشرق	5		
985	634	6 , 387	5 , 597	37 , 608	29 , 842	30 , 557	242 , 424	45 , 880	37,263	مصرف أبو ظبي الإسلامي	6		
497	395	3 , 779	3,694	22,073	22,522	20,313	20,812	31,602	31,095	بنك دبي التجاري	7		
317	206	2 , 457	2,282	12,216	10 , 598	9,821	9,138	18 , 106	15 , 677	بنك رأس الخيمة الوطني	8		
177	140	2,078	2 , 095	10,762	10,480	11,304	10,882	16,097	14,962	مصرف الشارقة الإسلامي	9		
93	31	1 , 593	1 , 545	9 , 729	8 , 766	7,328	6 , 975	12 , 966	11 , 692	بنك الفجيرة الوطني	10		
13 , 537	10,256	108,126	101,598	589,231	529 , 672	463,486	656,231	897 , 019	814,460	المجموع			

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف المذكورة.

رئيس الدولة يعلن 2023 «عام الإستدامة» في دولة الإمارات .. تحت شعار «اليوم للغد»



الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة، الإمارات العربية المتحدة

أعلن الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، أن عام 2023 «عام الإستدامة» في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويهدف «عام الإستدامة» الذي إنطلق تحت شعار «اليوم للغد»، من خلال مبادراته وفعالياته وأنشطته المتنوعة، إلى تسليط الضوء على تراث دولة الإمارات الغنيّ في مجال الممارسات المستدامة، منذ عهد المؤسس الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، إضافة إلى نشر الوعي حول قضايا الإستدامة البيئية، وتشجيع المشاركة المجتمعية في تحقيق إستدامة التنمية ودعم الإستراتيجيات الوطنية في هذا المجال نحو بناء مستقبل أكثر رخاء وازدهاراً.

كما يهدف العام إلى إبراز الجهود التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز العمل الجماعي الدولي لمعالجة تحديات الإستدامة ودورها في البحث عن حلول مبتكرة يستفيد منها الجميع على الساحة الدولية ولا سيما في مجالات الطاقة والتغير المناخي وغيرها.

ويُشرف على مبادرات «عام الإستدامة» كل من الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير ديوان الرئاسة، والشيخة مريم بنت محمد بن زايد آل نهيان.

وأكد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان «أن الإستدامة قضية

جوهرية في مجتمع الإمارات منذ القدم»، مشيراً إلى «أن دولة الإمارات قدمت منذ إنشائها نموذجاً متميزاً في مجال الحفاظ على البيئة وصيانة الموارد. وقد كان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قائداً عالمياً ورائداً في مجال العمل البيئي والمناخي، وترك بصمات مشهودة في هذا المجال ونحن اليوم نسير على نهجه».

وأضاف رئيس الدولة: «أن الشعار الذي جرى إختياره لعام الإستدامة «اليوم للغد» يُجسًد نهج الإمارات وأهدافها ورؤيتها في مجال الإستدامة ومسؤوليتها في مواجهة التحديات؛ فمن خلال عملنا وجهودنا ومبادراتنا اليوم، نصنع غداً أفضل لنا ولأبنائنا وأحفادنا لنترك إرثاً إيجابياً للأجيال المقبلة، كما ترك لنا الآباء والأحداد».

وأكد آل نهيان «أن ما يكسب «عام الإستدامة» أهمية خاصة بأنه عام تستضيف فيه دولة الإمارات أكبر حدث دولي في مجال العمل المناخي، وهو مؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغير المناخ «كوب 28»، حيث نعمل على جعله حدثاً فارقاً في مسيرة العالم نحو التصدي لخطر التغير المناخي»، داعياً أفراد المجتمع ومؤسساته إلى «التفاعل الإيجابي مع مبادرات ونشاطات «عام الإستدامة» لتحقيق الأهداف المرجوة منها».

يُذكر أن «عام الإستدامة» يُجسِّد السجِّل الثري لدولة الإمارات العربية المتحدة، في الحفاظ على الإستدامة من خلال مبادراتها وجهودها وإستراتيجياتها الملهمة في هذا المجال وفي مقدمها «المبادرة الإستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي 2050»، والتي تؤكد إلتزام الدولة بتعزيز حماية البيئة والتقدم الإقتصادي، وترسيخ مكانة الدولة وجهةً مثالية للعيش والعمل وإنشاء مجتمعات مزدهرة.

ويأتي إعلان «عام الإستدامة» في ختام فعاليات «أسبوع أبوظبي للإستدامة» 2023 بمشاركة عدد كبير من قادة الدول والمسؤولين المعنيين بقضية الاستدامة، ما يؤكد دور دولة الإمارات المحوري في تعزيز الوعي الدولي بهذه القضية وما يرتبط بها من تحديات وأولويات. كما أن دور الإمارات في تعزيز العمل في مجال الطاقة النظيفة وبناء الشراكات الفاعلة في هذا المجال، يعود بالفائدة على العالم أجمع وفي مقدمها الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة لإستثمار 100 مليار دولار في تنفيذ مشروعات للطاقة النظيفة في دولة الإمارات والولايات المتحدة ومختلف دول العالم.

بحث في الخطط المستقبلية في إجتماعات لجنة التعاون الصناعي واللجنة الوزارية لشؤون التقييس

وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ترأس وفد الإمارات المشارك في إجتماعات وزراء الصناعة لمجلس التعاون في سلطنة عُمان



سلطان الجابر مترئساً وفد الإمارات المشارك في اجتماعات وزراء الصناعة لمجلس التعاون في سلطنة عُمان

ترأس الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وقد دولة الإمارات المشارك في إجتماعات لجنة التعاون الصناعي واللجنة الوزارية لشؤون التقييس لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والذي أقيم في العاصمة العُمانية مسقط، بهدف تعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء في القطاع الصناعي، ودعم الجهود المشتركة لتحقيق التكامل الإقتصادي المستدام، حيث ضم وفد الدولة، الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، ومحمد بن نخيرة الظاهري، سفير دولة الإمارات لدى سلطنة عُمان، وعمر صوينع السويدي، وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وعبد الله آل صالح وكيل وزارة الإقتصاد، وعدد من ممثلي الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

واستضافت سلطنة عُمان، التي تترأس الدورة الحالية لدول مجلس التعاون الخليجي، إجتماعات وزراء التجارة والصناعة، بالإضافة إلى الإجتماعات التحضيرية لوكلاء وزارات التجارة والصناعة.

وقد ناقشت لجنة التعاون الصناعي الـ (50)، والإجتماع الخامس للجنة الوزارية لشؤون التقييس، عدداً من الملفات التي ترتبط بتعزيز التعاون المشترك في مجالات الصناعة والمواصفات والمقاييس الخليجية، وعرض عدد من التقارير الفنية، والخطط المستقبلية لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.

وأشار الدكتور سلطان أحمد الجابر إلى «أن هذه الإجتماعات تؤكد عمق

العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي في كافة المجالات، بما فيها القطاع الصناعي الذي يقوم بدور مهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام في دول مجلس التعاون لدول الخليج، والتي تعد نموذجاً عربياً وإقليمياً للتعاون الاقتصادي، والقدرة على تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة»، مؤكداً «تطلُّع وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، إلى توثيق العمل المشترك، وصوغ خريطة إستثمارية موحدة، لتعزيز نمو وتطور القطاع الصناعي القائم على توظيف التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة بما يُسهم في تحقيق المستهدفات الوطنية لدول المجلس، ويضمن بناء مستقبل تحقيق المستهدفات.

وقال الجابر: «نركز في وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة،



على تعزيز تبني الإستدامة في القطاع الصناعي الوطني، ورفع تنافسية المنتجات الإماراتية، وتحسين جودتها، وتعزيز جاذبية الإمارات كمركز إقليمي ودولي للإستثمارات الصناعية، بما فيها الإستثمارات الخليجية، وتوفير المزايا والممكنات والحوافز والحلول التمويلية الجاذبة»، مؤكداً «إستعداد دولة الإمارات لإستضافة مؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغيُّر المناخ COP28، وضرورة العمل المشترك مع أشقائنا في دول مجلس التعاون لتعزيز جهود العمل المناخي، وزيادة الإستثمار في مجال الإنتقال في قطاع الطاقة، وخفض الإنبعاثات الكربونية، وتحقيق تجربة تنموية اقتصادية مستدامة عبر القطاعات الإنتاجية مثل قطاع الصناعة وغيره من القطاعات الواعدة».



إطلاق مركز دبى للشركات العائلية

رئيس مجلس إدارة غرف دبي عبد العزيز الغرير: الشركات العائلية تساهم بـ 70 % من إقتصاد دبى



عبد العزيز الغرير رئيس مجلس إدارة غرف دبي

تحدث رئيس مجلس إدارة غرف دبي عبد العزيز الغرير لغرف دبي عبد العزيز الغرير للالله و CNBC، عن إطلاق مركز دبي للشركات العائلية، وما سيُقدُمه مساهمتها في الإقتصاد، مشيراً إلى «أن الشركات العائلية تساهم بـ 70% من إقتصاد دبي»، وقال: «يهدف مركز دبي للشركات العائلية إلى حثّ الشركات العائلية إلى حثّ الشركات العائلية إلى حثّ الشركات العائلية على الحوكمة الجديدة، إذ من

المهم جداً نجاح هذه الشركات العائلية، حيث تُساهم بـ 70 % من إقتصاد دبي، والذي يأتي من القطاع الخاص. فمؤسسو المركز لهم نجاحات كبيرة سابقاً، ولم يُقصّروا في أعمالهم، ونحرص على أن تنتقل الشركات المتوسطة والصغيرة والكبيرة، من الجيل المؤسس إلى الجيل الثاني، فالجيل الثالث. ومن الضروري بثّ الوعي لدى مؤسس أي شركة، كذلك لدى أفراد الأسر المعنية بالشركة، بغية المحافظة على شركتهم، وهذا يهمّ جداً حكومة دبي وإقتصادها».

وأشار الغرير إلى «أن قرار إدراج الشركة يعود إليها، إذ لديها الخيار بالمحافظة على وضعها كشركة خاصة، ومن ثم تنتقل إلى الجيل الثاني فالثالث. وثمة خيار آخر مفاده، إدراج جزء من الشركة في سوق المال. هذا الخيار يعود إلى الشركة عينها، لكن من مهمة مركز دبي للشركات العائلية هو إبراز إيجابيات الخيارين وسلبياتهما». وقال الغرير: «إن دخول الشركات الخاصة، والشركات العائلية في قطاعات جديدة، يعود إلى إستراتيجية هذه الشركات، فضلاً عن خيارها بتوسعها محلياً ودولياً. أما نحن في المركز، في ما يتعلق بالشركات العائلية في الغرفة، فإننا نحرص على إستدامة هذه الشركات، وحتها على التحوّل إلى القانون الإتحادي الجديد، وقانون الشركات، وفي هذا السياق، سننظم ورش عمل في الغرفة، وفي مركز إمارة دبي. وفي هذا السياق، سننظم ورش عمل في الغرفة، وفي مركز

الشركات العائلية أيضاً، لعرض إيجابيات هذه التشريعات الجديدة، وأهمية إتباع القوانين المتاحة في الوقت الحالي، من قبل الشركات العائلية».

ولفت الغرير إلى أنه «في الربع الأول من العام 2023، إرتفع عدد المنتسبين إلى الغرفة على نحو لافت، وخصوصاً أن دبي عزّزت مكانتها كمركز إقليمي للمال والأعمال، مما جذب عدداً كبيراً من الشركات من الخارج، كي تؤسس لها مراكز، سواء في إمارة دبي أو فى مراكز أخرى مثل مركز دبى المالى العالمي (DIFC)»، مؤكداً «أن الجميع يستفيد من الوضع الإقتصادي المتطور في دولة الإمارات، في ظل البنى التحتية الأساسية التي تتمتع بها الإمارات، وأعتقد بأن كل شركة تساهم في جزء من أرباحها، في خلق بيئة متميّزة مستقبلاً. وهذا يعنى أن كل الشركات الموجودة في الإمارات ليس لديها أي مانع بأن تساهم في تسديد ضرائبها . علماً أن الإمارات لا تزال من أفضل الدول من الناحية الضريبية. فالمستثمر في أي دولة أخرى ليس لديه خيار حيال تسديد ضرائبه، حيث لا تزال نسبها عالية بنحو 35 %، و40 %، وفي البلدان الأوروبية بلغت نحو 50 %»، مشيراً إلى «ألاّ مشكلة في تسديد الضرائب، في دولة الإمارات، في ظل نمو الأرباح والسوق المزدهر. علماً أن نسبة الضريبة الموجودة في الإمارات على الشركات تُعد أقل من الدول الأخرى».

وتحدث الغرير قائلاً: «إن مصرف الإمارات المركزي له توجيهاته الحكيمة للقطاع المصرفي، في ظل نمو إقتصادي متسارع، ولا سيما ما بعد جائحة كورونا، كما أن هناك ثقة إقليمية ودولية بسوق الإمارات، من هنا نلاحظ هذه الهجمة المميّزة على دولة الإمارات لتأسيس المراكز التجارية والمالية، لذا نجد أن ثمة أرباحاً مصرفية فياسية في الإمارات في الربع الأول من العام الجاري، لم نشهد لها مثيلاً منذ نحو والبنوك المحلية، والإستفادة من هذا النمو الكبير في الإقتصاد، في والبنوك المملكزي، ظل كفاءة رأس المال والتي تصل إلى نسبة 17 %، وهذه أرقام خيالية بالنسبة إلى كثير من البنوك في البلدان الأوروبية والأميركية، فضلاً عن نسبة تشغيل منخفضة، ونمو أرباح عالية».

دولة الإمارات شاركت في الإجتماع الثاني لمجموعة عمل التنمية لعام 2023

شاركت دولة الإمارات في الاجتماع الثاني لمجموعة عمل التنمية للعام 2023 ضمن المسار التنموي لمجموعة العشرين، والذي عُقد تحت رئاسة جمهورية الهند في مدينة كوماراكوم في ولاية كيرالا في الهند.

وناقش المجتمعون المسودتين الأساسيتين لخطة العمل في إطار جهود تسريع التقدم في أهداف

التنميـة المسـتدامة، والآراء والمقترحـات من الدول في شـأن توجهات المجموعة، بما يتماشى مع أولويات رئاسة الهند لمجموعة العشرين.

وضم فريق دولة الإمارات المشارك في الإجتماع كلاً من راشد الحميري مدير إدارة شـوّون المساعدات الخارجية، والدكتور كمال اليماحي من إدارة التعاون الإنمائي، في وزارة الخارجية والتعاون الدولي، في حضور أعضاء مجموعة دول العشرين والدول المدعوة، والشركاء التابعين للمجموعة، وممثلي العديد من المنظمات الدولية المتخصصة في التنمية الدولية.

وشارك وفد الدولة خلال اليوم الأول في الجلسات الخاصة بالبيانات من أجل التنمية ومشاركة المرأة فيها، كذلك في التنمية الخضراء، حيث تم عرض آليات بناء القدرات في مجال إستخدام البيانات لخدمة الأهداف الإنمائية للدول النامية، ورؤية الهند كرئيس لمجموعة العشرين نحو تمكين النساء والفتيات للوصول إلى إمكاناتهن الكاملة، من خلال تغيير سرد «تنمية المرأة» إلى «التنمية التي تقودها المرأة» وأهم التحديات التي تواجه النساء ومحدودية التمويل وعدم وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى رأس المال، والتكنولوجيا والتعليم، وجهود مجموعة العشرين الساعية إلى صوغ تفاهم دولي وخلق زخم لنهج قوي متعدد الأطراف، من أجل إحداث تحولات فعالة وعادلة في الدول النامية.

كما شارك وفد الدولة خلال فعاليات اليوم الثاني بالجلسات الخاصة بتسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنسيق والشراكات، والتي تناولت عرضاً لميثاق التنمية الخضراء الذي يتضمن تقديم الدعم وتسريع جهود الدول النامية لإعادة



تخفيف المخاطر، بما في ذلك الإستهلاك المستدام، والتكينُّ مع تغير المناخ، وخفض البصمة الكربونية، والتصنيع مع إزالة الكربون، ودعوة مجموعة العشرين المؤسسات الدولية مثل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية للأمم المتحدة إلى إجراء تقييم للدور الذي لعبته مجموعة العشرين في السنوات الماضية تجاه الإستجابة للأزمات والنجاحات التي حققتها.

وشدّد الوفد خلال المشاركة في فعاليات الجلسات على أهمية أخذ الفروق بين الريف والحضر والخلفيات الإجتماعية والإقتصادية المختلفة عند التعامل مع خطط العمل ذات الصلة بتنمية المرأة، وسدّ الفجوة بين الجنسين وإعطاء المزيد من المناقشات حول تمويل خطط العمل ومصادرها ومشاركة القطاع الخاص، كما تمت الدعوة إلى دراسة تجارب تقديم المساعدات للدول النامية في مجال توفير الطاقة النظيفة، وبيان كيفية تطبيق التجارب الناجحة خاصة في ما يتعلق بمصادر التمويل وكيفية التغلب على هذه التحديات.

كما تمت الدعوة نحو إغتنام الفرصة القادمة في مؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شان تغيَّر المناخ COP28 في العام 2023، والذي تستضيفه دولة الإمارات في نوفمبر (تشرين الثاني) 2023، والذي يُعدّ أكبر مؤتمر عالمي لرؤساء الدول والحكومات والجهات المعنية حول قضايا المناخ والبيئة، والذي يسعى إلى إيجاد حلول للتحديات المناخية التي تُواجه كوكب الأرض، وذلك من أجل عرض نتائج قمة العشرين ذات الصلة بالتغيَّرات المناخية وأثرها على التنمية.

«الإمارات تبتكر 2023».. مشاريع ومبادرات ترسم ملامح المستقبل



شكَّل شهر الإمارات للإبتكار «الإمارات تبتكر 2023» منذ بدايته بيئة محفّزة لإطلاق وتطوير وتنفيذ الأفكار والمشاريع المستقبلية المبتكرة، التي تُسهم في تطوير العمل المؤسسي وترسم ملامح حكومة المستقبل في دولة الإمارات. ويُعدُّ «الإمارات تبتكر 2023» أحد أهم وأكبر فعاليات الإبتكار في العالم التي تجمع الجهات والمؤسسات والأفراد المبتكرين في القطاعين الحكومي والخاص، والمؤسسات الأكاديمية والمجتمعية.

وتصدّرت المشروعات والمبادرات الإبتكارية الحكومية التي أطلقتها الوزارات والهيئات المختلفة المشهد منذ بداية «شهر الإبتكار»، التي سعت من خلالها إلى تعزيز الجانب الإبتكاري في الخدمات الحكومية المقدمة للجمهور.

وتفصيلاً، أعلنت وزارة الاقتصاد عن إطلاق 6 مبادرات إبتكارية جديدة ومتنوعة خلال مشاركتها في فعاليات شهر الإمارات للإبتكار لدى 2023، بهدف دعم الجهود الوطنية في ترسيخ ثقافة الإبتكار لدى كافة فئات المجتمع، وتحفيزهم على إقامة مشروعات إبتكارية جديدة في القطاعات ذات الأولوية للدولة.

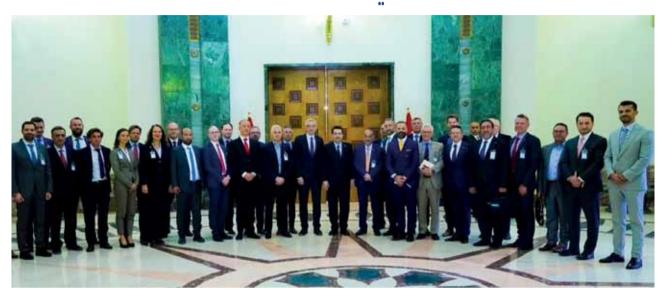
وتشمل المبادرات الإبتكارية لوزارة الإقتصاد «جائزة وزير الإقتصاد للإبتكار» لتعزيز الوعي بأهمية الإبتكار والتنافسية لدى موظفي ومتعاملي الوزارة، و«خلوة إستراتيجية للمشاريع التحولية الإبتكارية»، و«منصة رقمية للشركات الناشئة وحاضنات الأعمال



في الدولة»، والمشاركة في النسخة السادسة من «هاكاثون الإمارات 2023» بالتعاون مع هيئة تنظيم الإتصالات والحكومة الرقمية، وتوسيع شبكة الشراكات لمبادرة الجيل التالي من الإستثمارات الأجنبية المباشرة «NEXT GEN FDI»، إضافة إلى جلسة حوارية تقيمها الوزارة مع أصحاب المشروعات الإبتكارية لدعمهم وتذليل العقبات والتحديات التي تقف أمامهم.

بدورها أطلقت وزارة التربية والتعليم، إستراتيجية الإبتكار في الوزارة، بهدف دعم التوجهات الحكومية وتحقيق رؤية القيادة الرشيدة بترسيخ مكانة دولة الإمارات مركزاً عالمياً في هذا المجال، وتعزيز تطوير الأفكار والقدرات الإبداعية ونشر ثقافة ابتكار واسعة النطاق، لخلق بيئة وطنية حاضنة للإبتكار والعقول المبدعة. كما أطلقت الوزارة منصة الإبتكار في التعليم، وذلك خلال فعالية «وزارة التربية والتعليم تبتكر»، ضمن أعمال المهرجان الوطني للعلوم والتكنولوجيا والإبتكار، تحت مظلة شهر «الإمارات تبتكر 2023». من ناحيته، نظم مركز الإستراتيجية والتطوير المؤسسي في القيادة العامة لشرطة أبوظبي معرضاً لأهم الإبتكارات الشرطية التي تدعم تحقيق أهداف إستراتيجية شرطة أبوظبي في ترسيخ الإبداع والإبتكار والجاهزية للمستقبل لإنجاز المهام الأمنية والشرطية، وسيناريو الإسعافات الأولية بتقنية الواقع ومنها نظام الرؤية، وسيناريو الإسعافات الأولية بتقنية الواقع الإفتراضي.

السوداني يستقبل وفدي رجال الأعمال والمستثمرين الإماراتيين وممثلى الشركات الألمانية



بحث رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، ووفداً من رجال الأعمال والمستثمرين في دولة الإمارات العربية المتحدة، برئاسة رئيس إتحاد غرف التجارة والصناعة الإماراتية عبد الله محمد المزروعي، في آفاق التعاون الإقتصادي المشترك.

وأوضح السوداني «أنّ العراق تتوافر فيه فرصٌ إستثمارية طموحة، وهو مهيّاً لقفزة إقتصادية نوعية، للنهوض بالتنمية المستدامة وتحقيق كامل أهدافها»، مشيراً إلى «الإستثمارات الكبيرة المتحقّقة بالعراق في مجالي الطاقة والبتروكيمياويات»، ومؤكداً «أنّ لدى الحكومة برنامجاً تنفيذياً واضحاً، وهي جادة في مواجهة البيروقراطية وتقديم كلّ التسهيلات اللازمة من أجل خلق بيئة إستثمارية ناجحة».

من جانبه أكد الوفد الإماراتي تطلعه الكبير للإستثمار في العراق، والتنسيق العالي مع المؤسّسات الحكومية والقطاع الخاص العراقي؛ من أجل بناء شراكات إستثمارية هادفة، تصبّ في خدمة البلدين، ومصالح شعبيهما.

من جهة أخرى، التقى السوداني وفداً من ممثلي الشركات الألمانية، ضمّ عدداً من رؤساء وممثلي الشركات ورجال الأعمال

الألمان، في حضور السفير الألماني في العراق مارتن ييغر.

وأكد السوداني أهمية ترجمة الإتفاقات التي شهدتها زيارته إلى برلين، في كانون الثاني/يناير 2023، إلى خطوات عملية للتعاون والشراكة في مختلف القطاعات والمجالات، مشدداً على «أنّ العلاقة بين العراق وألمانيا تشهد تطوراً متنامياً، وأنّ الساحة العراقية منفتحة على كلّ أنواع الشراكات الإقتصادية مع الأصدقاء والشركاء»، مشيراً إلى «أنّ الإستقرار الأمني والإقتصادي الذي يتمتع به العراق عاملً مشجع، تُسانده رغبة رسمية وشعبية من كلّ الطراف نحو إنجاح الواقع الاقتصادي العراقي».

وناقش السوداني الفرص الإستثمارية المتاحة والعمل المشترك مع الشركات الألمانية في العراق، مؤكِّداً «أنَّ البرناميج الواضح للحكومة ورؤيتها للقطاعات، مكّنت من تحريك مشاريع كانت معلّقة لأكثر من 15 عاماً، وهو ما خلق فرصة مواتية للشركات العالمية في أنَّ تتواجد في العراق وتُسهم في إعمار البني التحتية».

من جانبهم، أبدى رؤساء وممثلو الشركات الألمانية حماستهم ورغبتهم للعمل في العراق، وأنهم لمسوا توجّهاً واضحاً لدى الحكومة في مجال العمل الإستثماري والإقتصادي. وأكد السفير الألماني «أنّ ما تحقق في العراق خلال 6 أشهر، يُوازي ما تحقق خلال السنوات الـ 15 الماضية، في مختلف جوانب الإقتصاد والتنمية».

على هامش «ملتقى الأعمال الإماراتي – العراقي»

السفير الإماراتي في العراق كرَّم المهندس زياد خلف رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي



السفير الإماراتي في العراق مكرِّماً المهندس زياد خلف

في سياق إنعقاد فعاليات «ملتقى الأعمال الإماراتي - العراقي»، في العاصمة العراقية بغداد، وفي حضور مميز من رجال الأعمال، كرم سفير الإمارات العربية المتحدة سالم عيسى علي القطام الزعابي، المهندس زياد خلف رئيس مجلس إدارة مصرف التنمية الدولي للتمويل، في حضور وفد إماراتي رفيع المستوى، برئاسة عبدالله محمد المزروعي رئيس إتحاد غرف الإمارات ورئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، وفي حضور حميد محمد بن سالم الأمين العام لإتحاد الغرف.

وكان قد شهد التعاون التجاري والإستثماري بين العراق والإمارات تطوّرات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، حيث تُعَدُّ أبوظبى أحد أهم شركاء بغداد التجاريين.

وتُبدي الإمارات إهتمامها الكبير بتوسيع إستثماراتها في العراق، ولا سيما في مجالات الطاقة والصناعات التحويلية والبناء

والبنية التحتية والزراعة وغيرها، إذ تهدف حكومتا البلدين إلى تعزيز التعاون الإقتصادي والإستثماري من خلال تسهيل إجراءات التجارة والإستثمار وتنمية العلاقات الثنائية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ملتقى الأعمال

ويأتي إنعقاد ملتقى الأعمال الإماراتي - العراقي في العاصمة العراقية بغداد مؤخراً، ليؤكد رغبة الجانبين في توسيع آفاق التعاون التجارى والإستثماري.

وشارك في الملتقى وفد رفيع المستوى، ضمّ 65 رجل أعمال إماراتياً، وأكثر من 200 رجل أعمال عراقي من مختلف القطاعات التجارية والإقتصادية. وعرض الملتقى خارطة الإستثمارات وأبرز الفرص الإقتصادية المتاحة لرجال الأعمال

وشركات القطاع الخاص في البلدين.

وقال رئيس إتحاد الغرف التجارية العراقية، عبد الرزاق الزهيري، في كلمة أمام الملتقى: «إن بلاده تمتلك موارد طبيعية هائلة وموقعاً جغرافياً مميزاً، يؤهلها لإستقطاب الإستثمارات الخارجية، ولا سيما من دول مجلس التعاون الخليجي التي تمتلك إمكانات متطورة وحديثة وصناديق مالية في العديد من دول العالم».

بدوره قال رئيس إتحاد الغرف التجارية الإماراتية، عبد الله المزروعي: «إن الشركات الإماراتية تسعى من خلال هذا الملتقى إلى التوسع في التصدير للأسواق الخارجية وعقد شراكات إستراتيجية، نظراً إلى ما تُمثّله بغداد كبوابة رئيسة للسوق العراقية ومجموعة من الأسواق الإقليمية الأخرى».

وتبادل المشاركون في الملتقى أبرز الفرص الإستثمارية المتاحة في البلدين، في ظل إيضاح الوضع القانوني الداعم للتعاون الإستثماري.

أرباح «الإمارات دبي الوطني» للربع الأول من 2023 ترتفع إلى أكثر من الضعف لتصل إلى مستوى قياسى يبلغ 6 مليارات درهم

إرتفعت أرباح بنك الإمارات دبي الوطني إلى أكثر من الضعف لتصل إلى مستوى قياسي يبلغ 6 مليارات درهم في الربع الأول من العام 2023، مما يُشير إلى نجاح نهج الأعمال المتنوع للمجموعة والإقتصاد الإقليمي الجيد. كما يشكّل هذا أيضاً ربعاً سنوياً قياسياً من حيث الدخل الذي تجاوز 10 مليارات درهم للمرة الأولى على الإطلاق.

وتعكس الزيادة الإستثنائية في الربح هوامش ربح أعلى، ونمو الدخل غير الممول، وإنخفاض تكلفة المخاطر نتيجة عمليات التحصيل الكبيرة. ولعبت السيولة القوية في القطاع دوراً بارزاً في دعم نمو الودائع بواقع 35 مليار درهم أو 7 %، بما في ذلك زيادة إضافية قدرها 19 مليار درهم في الحسابات الجارية وحسابات التوفير، مما أدى إلى تحقيق زيادة بنسبة 3 % في أشطة الإقراض ونمو إستثنائي في الموجودات.

وتحسّنت جودة الإئتمان بسبب عمليات التحصيل الكبيرة مما يُبرز نمو الاقتصاد في المنطقة بالتزامن مع إنخفاض مخصصات انخفاض القيمة بنسبة 66 %. كما حققت كافة وحدات الأعمال دخلاً أعلى وتحسّناً في الربحية. وخلال الفترة، قام البنك بطرح منتجات وخدمات رقمية جديدة وتحديث إستراتيجيته ضمن نطاق تواجده الدولي لدعم فرص النمو المستقبلي.

وبلغ صافي الربح 6.0 مليار درهم، بزيادة متميزة بنسبة 119 % في 2023، مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق 549 % مقارنة بالربع السابق. كما إرتفع إجمالي الدخل بنسبة 64 % ليصل إلى 10.5 مليارات درهم على خلفية مزيج الودائع الممتاز لدى البنك وارتفاع أسعار الفائدة التي كان لها أثر واضح على تحسن الهوامش والنمو القوي في جميع قطاعات الأعمال والمنتجات. وإرتفع صافي هامش الفائدة بشكل كبير بواقع 145 نقطة أساس في 2023 مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق ليصل إلى 4.05 %.

ويقول هشام عبدالله القاسم، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني: «لقد إرتفعت أرباح البنك بأكثر من الضعف لتصل إلى مستوى قياسى



هشام عبدالله القاسم رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة بنك الإمارات دبى الوطنى



شاين نيلسون، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني

بلغ 6 مليارات درهم في الربع الأول 2023، ما يعكس نجاح نهج الأعمال المتنوع للمجموعة والاقتصاد الإقليمي الجيد. وبصفتنا بنكا رائداً في المنطقة، فإننا ندعم بشكل كامل إلتزام دبي بمواصلة تطوير وتحفيز ريادة الأعمال، وجذب المزيد من الإستثمار الأجنبي وترسيخ موقعها كمدينة للفرص والإبتكار».

بدوره يوضح شاين نيلسون، الرئيس التنفيذي للمجموعة: «لقد حقق بنك الإمارات دبي الوطني دخلاً قياسياً في الربع الأول من العام 2023، حيث نما إجمالي الدخل بنسبة 64 % ليصل إلى 10.5 مليارات درهم، وذلك على خلفية إرتفاع حجم المعاملات وتحسن الهوامش نتيجة أداء بنية التمويل الفعالة وارتفاع أسعار الفائدة. كما حققنا أيضاً أرباحاً ربع سنوية قياسية بلغت 6 مليارات درهم، ويعود ذلك إلى إرتفاع الدخل وإنخفاض تكلفة المخاطر بشكل كبير بفضل عمليات التحصيل الكبيرة، وتُعتبر أعلى أرباح ربع سنوية يُحققها بنك إماراتي».

وتحدث باتريك ساليفان، المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة، قائلاً: «لقد ساهم نموذج الأعمال المتنوع لبنك الإمارات دبي الوطني في تحقيق مستويات قياسية في الدخل والأرباح وأنشطة الإقراض للأفراد خلال الربع»، مشيراً إلى «أن الدخل المرتفع يُمكّننا من تسريع وتيرة توسعنا الدولي وإستثمارنا في التكنولوجيا الرقمية والبيانات، مما سيُوفر تدفقات إيرادات بديلة ويعوض تأثير الانخفاض المتوقع في أسعار الفائدة في المستقبل».

الإقتصاد الإماراتية والبنك الدولي يطلقان تقريراً حول آثار الأمراض غير المعدية على التنمية الإقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي



أطلقت وزارة الإقتصاد الإماراتية، تقريراً بالتعاون مع البنك الدولي بعنوان «العبء الصحي والإقتصادي للأمراض غير المعدية في دول مجلس التعاون الخليجي»، وذلك خلال ورشة عمل نظمتها الوزارة بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، في حضور معبد الله بن طوق المري، وزير الإقتصاد، وعبد الله آل صالح، وكيل وزارة الإقتصاد، وعصام أبوسليمان، المدير الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي في البنك الدولي، وممثلين لجهات محلية وإتحادية والقطاع الخاص.

شارك في الورشة أيضاً مجموعة من الخبراء والباحثين وواضعي السياسات وأصحاب المصلحة من الجهات المشاركة، لتسليط الضوء على المشهد الإقتصادي الحالي لدول مجلس التعاون الخليجي. كما تناول التقرير بصورة خاصة أثر الأمراض غير المعدية في دول مجلس التعاون الخليجي على زيادة الإنفاق الصحي وإنتاجية القوى العاملة، وسبل تخفيف آثار هذه الأمراض على القطاعين الصحي والاقتصادي.

وقال عبد الله بن طوق المري، وزير الإقتصاد في كلمته خلال الورشة: «إن دولة الإمارات حريصة على تعزيز التعاون مع البنك الدولي والمنظمات الإقتصادية الدولية الأخرى، إدراكاً منها بأهمية التعاون ومشاركة المعرفة لإتخاذ قرارات وإعداد سياسات وإستراتيجيات مبنية على الأدلة والبيانات الموثوقة بما يُسهم في دفع عجلة النمو الإقتصادى على أسس سليمة».

يذكر أن التقرير الذي حمل عنوان «العبء الصحي والإقتصادي للأمراض غير المعدية في دول مجلس التعاون الخليجي»، تناول الأثر الاقتصادي والصحي للأمراض غير المعدية، مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي، كذلك سلّط الضوء على أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الخليج، والجهود والمبادرات التنموية التي تم إتخاذها خلال السنوات الماضية، ومن بينها تهيئة مناخ الأعمال، وتعزيز القدرة التنافسية، وإتاحة فرصة أكبر لمشاركة المرأة في التنمية الإقتصادية، والتي دعمت جميعها معدّلات النمو التي حققتها دول الخليج خلال العام 2022.

الإمارات الإسلامي يُسجِّل صافي أرباح قياسي بلغ 601 مليون درهم للربع الأول من 2023

حقّ ق الإمارات الإسلامي صافي أرباح قياسي بلغ 601 مليون درهم للأشهر الثلاثة الأولى من العام 2023، حيث نما إجمالي الدخيل بنسبة 74 % وقيد إرتفع إجمالي الدخل بنسبة 74 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق 2022، على خلفية ارتضاء الإيرادات الأساسية نتيجة تحسن مزيج التمويلات والودائع وارتضاع معدلات الربح الذي ترافق مع إرتضاع الدخل

كما إرتفعت التكاليف التشغيلية بنسبة 34 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق نتيجة إستثمار المصرف في فرص النمو

> المستقبلية، فيما ثبتت نسبة التكلفة إلى الدخل عند 33.3 % منخفضة بنسبة 10 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.

> وإرتفعت مخصصات إنخفاض القيمة بنسبة 424 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق بسبب نمو التمويلات والتغطيات الإضافية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التغطية. وأظهرت الأرباح التشغيلية تحسَّناً كبيراً بنسبة 103 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.

> وإرتفع صافى الربح ليصل إلى مستوى قياسى بلغ 601 مليون درهم بزيادة بنسبة 76 %، مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. وتحسن صافي هامش معدل الربح إلى 4.72 %.

كما إرتفع إجمالي الأصول بنسبة 4 % عن نهاية العام 2022 ليصل إلى 77.9 مليار درهم. وإرتفعت الأنشطة التمويلية المدينة للمتعاملين بنسبة 3 %عن نهاية العام 2022 لتصل إلى 49.6 للمتعاملين بنسبة 3 %

وبلغت ودائع المتعاملين 57.3 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 2 % عن نهاية العام 2022، في حين أن أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير تمثل 75 % من إجمالي الودائع. وتحسّن معدّل ذمم الأنشطة التمويلية منخفضة القيمة إلى 6.8~% وبقيت نسبة التغطية قوية عند 133 %.

وتعكس نسبة الشق الأول من رأس المال والبالغة 18.5 %، ونسبة كفاية رأس المال بواقع 19.7 %، مركز رأس المال القوى للمصرف. وبلغت نسبة التمويل إلى الودائع 87 %، وهي تعكس



هشام عبدالله القاسم صلاح محمد أمين الرئيس التنفيذي للإمارات الإسلامي رئيس مجلس إدارة الإمارات الإسلامي





وضع السيولة القوي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويقول هشام عبدالله القاسم، رئيس مجلس إدارة الإمارات الإسلامي: «لقد تمكن الإمارات الإسلامي من تحقيق نتائج باهرة في الربع الأول من العام 2023، إذ نما صافي أرباح المصرف بنسبة 76 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 601 مليون درهم، مدعوماً بنمو قدره 74 % في الدخل الإجمالي.

وفي ظل إستمرار دولة الإمارات العربية المتحدة بتحقيق مستويات أعلى من النمو الإقتصادي، فإن هذا قد ساهم في إرتفاع مؤشر ثقة المتعاملين. وإنعكس ذلك على زيادة الإقبال على منتجات الأفراد والنمو في الإنفاق بإستخدام البطاقات وزيادة ودائع المتعاملين.

إتفاقية للشراكة الإقتصادية الشاملة بين الإمارات وكمبوديا لتحفيز التبادل التجاري والإستثماري الثنائي

أنجرت دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة كمبوديا بنجاح، محادثات إتفاقية للشراكة الإقتصادية الشاملة، وإتُفق على كافة بنود هذه الإتفاقية، مما يُمهد الطريق لحقبة جديدة من التعاون التجارى والإستثمارى بين البلدين.

ووقع كل من ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية، وبان سوراساك، وزير التجارة في كمبوديا، بياناً مشتركاً لإعلان التوصُّل إلى البنود النهائية للإتفاقية، في حضور مسؤولين من الجانبين. وتُحفّز إتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة

بين الدولتين، زيادة وتنويع التجارة البينية عن طريق إلغاء الرسوم، وتذليل العقبات التجارية غير الجمركية وتعزيز تبادل السلع والخدمات والإستثمارات.

وتنطلق هذه الإتفاقية من العلاقات الإقتصادية المتنامية بين الإمارات وكمبوديا، والتي أثمرت في العام 2022 عن تجاوز التجارة غير النفطية قيمة 401.3 مليون دولار، ما يُمثل نمواً بنسبة 31 % مقارنة بالعام 2021، و614 % مقارنة بعام ما قبل جائحة «كوفيد – 19». وبلغ الإستثمار الأجنبي المباشر المتبادل 3.8 ملايين دولار في نهاية العام 2020.



إلى تبادل الخبرات والمعرفة في مجالات السياحة والثقافة والتعليم والصحة، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام لإقتصاد البلدين.

وإجتمعت اللجنة المشتركة في العاصمة المغربية الرباط، برئاسة عبدالله بن طوق المري، وزير الإقتصاد الإماراتي، ونادية فتاح العلوي، وزيرة الإقتصاد والمالية المغربية، وذلك تنفيذا لإتفاقية التعاون الإقتصادي والتجاري والتقني بين البلدين، حيث شهدت اللجنة مشاركة واسعة من جهات حكومية على الصعيدين الاتحادي والمحلي، بمشاركة عدد من كبرى شركات القطاع الخاص التي تعمل في مختلف القطاعات الإقتصادية والتجارية ذات الإهتمام المشترك في البلدين.

التبادل التجاري والإستثماري بين الإمارات والمغرب

من جهة أخرى، إتفقت حكومة الإمارات مع حكومة المملكة المغربية، خلال اجتماع الدورة الأولى للجنة الإقتصادية المشتركة، على مضاعفة حجم التبادل التجاري والإستثماري خلال السنوات السبع المقبلة، وتعزيز التعاون المشترك في القطاعات ذات الأولوية على الأجندة الإقتصادية للبلدين، والتي تشمل التجارة والإستثمار والتمويل والمصارف والأمن الغذائي والصناعة والإبتكار والتكنولوجيا والطاقة والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والبنية التحتية، إضافة



أرباح مجموعة «الإسكان» الأردنية يرتفع 20.3 % ليصل الى 36.2 مليون دينار في الربع الأول من العام 2023

أعلنت مجموعة بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن نتائجها المالية للأشهر الثلاثة الأولى من العام 2023، حيث حققت المجموعة أرباحاً صافية بعد المخصصات والضرائب بلغت 2.32 مليون دينار، بإرتفاع نسبته 20.3 %مقارنة بما حققته خلال الفترة عينها من العام الماضى.

ويقول رئيس مجلس الإدارة، عبد الإله الخطيب:
«إن المجموعة تمكّنت من تعزيز جودة محفظة القروض وزيادة متانة المركز المالي، وتحقيق نمو مستدام في العائد على

من العام 2023».

جـودة محفظة القـروض وزيادة متانـة المركز المالـي، وتحقيق نمو مسـتدام فـي العائـد على حقـوق المسـاهمين، الذي إرتفع إلى 11.3 % فـي نهاية الربع الأول

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للبنك، عمار الصفدي، «أن النمو الذي سجلته المجموعة خلال الربع الأول من العام الحالي شمل مختلف مؤشراتها المالية وكان بدعم من كافة القطاعات التشغيلية في المجموعة»، مشيراً إلى «أن إجمالي الدخل المتأتي من العمليات البنكية الرئيسية إرتفع ليصل إلى 112.7 مليون دينار خلال الربع الأول من العام 2023، مقارنة بـ 93.1 مليون دينار تم تحقيقها خلال الفترة عينها من العام الماضي، فيما إرتفعت الأرباح التشغيلية مقارنة بما تحقق خلال الربع الأول من العام 2022 لتصل السخي وتنويع مصادره، وتحسين الكفاءة التشغيلية للعمليات وإحكام السيطرة على التكاليف».

من جهة أخرى، وافقت الهيئة العامة لمساهمي بنك الإسكان للتجارة والتمويل على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة (25 %) من القيمة الاسمية للسهم لمساهمي البنك عن العام



مجلس الإدارة وعلى تقرير مجلس الإدارة وعلى البيانات المالية لعام 2022 والخطة المستقبلية لعام 2023 وإنتخاب شركة ديلويت لتدقيق حسابات الشركة لعام 2023.

على صعيد آخر، أطلق بنك الإسكان حملة جوائز لمنتج «حسابات الودائع لأجل بالدينار بجوائز لعام 2023»، وتتضمّن جائزة شهرية واحدة لكل شريحة من شرائح الودائع المشمولة بالحملة، وبمجموع ثلاثة رابحين شهرياً.

كما أعلن البنك عن حملته السنوية الجديدة لجوائز



حسابات التوفير بعنوان «الكاش ما بزعّل كاش»، والتي تعتمد لهذا العام على الجوائز النقدية لتكون كعادتها واحدة من أكبر حملات الجوائز في السوق المصرفية المحلية من حيث مجموع عدد الراحين.

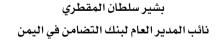
يُشار إلى أن مديرية الأمن العام، الأردن، كرّمت بنك الإسكان ممثلاً برئيسه التنفيذي، عمّار الصفدي، خلال الفعالية التي أقيمت تحت شعار «قواعد المرور سلوك حضاري» في قصر الثقافة في مدينة الحسين للشباب، وذلك في إطار إحتفالات مديرية الأمن العام بيوم المرور العالمي وأسبوع المرور العربي 2023، برعاية وزير الداخلية مازن الفراية وفي حضور مدير الأمن العام اللواء عبيدالله المعايطة، ومدير إدارة السير المركزية العميد الدكتور فراس الدويري، وعدد من ممثلي الجهات الرسمية المعنية.

وجاء هذا التكريم تثميناً لدور بنك الاسكان الفاعل والمتواصل في تعزيز التوعية المرورية وترسيخ السلوكيات السليمة ضماناً للسلامة على الطرق، عبر مبادراته المتنوعة التي ينفذها منفرداً أو بالتعاون مع المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدنى.

بشير سلطان المقطري نائب المدير العام لبنك التضامن:

يلعب بنك التضامن دوراً رئيسياً في سدّ الفجوة بين المتطلّبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلاً معايير صناعية وتنموية يُقتَدَى بها رؤية بنك التضامن «أن نكون مصرفك الأول»

خصّ بشير سلطان المقطري نائب المدير العام لبنك التضامن، في اليمن، بحديث لمجلة «إتحاد المصارف العربية»، فأشار إلى «أن البنك يتمتع بخبرة عريقة منذ تأسيســـه فــى العــام 1996م، ويضــع حلولاً مصرفية شاملة، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ويعمل بإستمرار على تطويس منتجاته وخدماته المصرفية عبركادره المتخصص، من دون المساس بالمضمون والمتطلبات الراسخة والقيم الأخلاقية الإسلامية الرفيعة التي تأسس عليها، فهو يلعب دوراً رئيسياً وأساسياً في سد الفجوة بين المتطلبات المصرفية الحديثة، والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية، مشكلا مُعايير صناعية وتنموية يُقتُدُى بها».



وقال المقطري: «يسعى بنك التضامن الى الإمتثال للمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتعزيز الحوكمة المؤسسية، ويتم ذلك من خلال مواكبة المتطلبات القانونية والتنظيمية

المحليـة والدوليـة، وتحديث وتفعيل سياسـات وإجراءات الامتثال ومكافحة غسـل الأموال. كما يتم درء مخاطر غسـل الأموال بصورة فعالة وتوفير الأنظمة الرقابية المساعدة، وتقييم ووضع الضوابط الرقابية اللازمة للمراجعة وإثبات حسن تنفيذ التشريعات المعتمدة».

في ما يلي الحديث مع بشير سلطان المقطري نائب المدير العام لبنك التضامن:

■ بنك التضامن في اليمن، مصرف إسلامي، متى تأسس؟ وما هي رسالته؟ وما هي رؤيته الإستراتيجية في اليمن وخارجه؟

- رؤية البنك هي «أن نكون مصرفك الأول»، أما رسالته فهي تقديم خدمات مصرفية إسلامية متميزة محلياً ودولياً لتحقيق تطلعات عملائنا ومساهمينا من خلال فريق عمل فعال وتقنيات معلومات وإتصالات متقدمة.

ويتمتّع بنك التضامن بخبرة مند تأسيسه في العام 1996م، ويضع حلولاً مصرفية شاملة، متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويعمل بإستمرار على تطوير منتجاته وخدماته المصرفية عبر كادره المتخصص

دون المساس بالمضمون والمتطلّبات الراسخة والقيم الأخلاقية الإسلامية الرفيعة التي تأسس عليها، فهو يلعب دوراً رئيسياً وأساسياً في سدّ الفجوة بين المتطلّبات المصرفية الحديثة، والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية، مشكلاً معايير صناعية وتتموية يُقتَدَى بها.

ويُركِّز البنك على بنية عمله الأساسية وجوهر تخصصه كبنك إسلامي رائد، وإبراز توجهه وجهوده للتوسع والانتشار في الأسواق المالية الدولية، والمساهمة الفعَّالة في الاقتصاد الوطني.

بنك التضامن مقره الجمهورية اليمنية، ويضم شبكة واسعة تتضمّن (37) فرعاً ومكتباً، منتشرة في عموم أرجاء محافظات الجمهورية اليمنية، وأكثر من (145) جهاز صراف آلياً، ولديه شبكة وكلاء تتجاوز 3500 نقطة تغطي كافة المحافظات اليمنية. كما يمتلك البنك قاعدة عملاء هي الأكبر في اليمن فضلاً عن وجود عدد من الشركات المملوكة للبنك في الإقليم (دول الخليج)، أما على مستوى الصعيد المحلي، فلدى البنك برنامج التضامن للتمويل الأصغر وشركة التضامن العقارية.

■ خدمات بنك التضامن، تشمل جميع المواطنين، ويُدير أموالهم وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وأفضل الممارسات المصرفية، كذلك تعزيز ثقة الموظفين بما يخدم رفع مستوى ثقة المجتمع في



الصيرفة الإسلامية، ما هي هذه الخدمات؟ وما جديدها في العام 2023؟

- يقدم البنك باقة من الخدمات المصرفية التي تلبي إحتياجات وتطلُّعات عملائه مع التركيز على الجودة والسرعة، ومنها الخدمات المباشرة مثل التمويلات التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية للأفراد والشركات والخدمات المتعلقة بالتجارة الدولية سواء الإعتمادات أو التحاصيل المستندية أو الحوالات المصرفية. وعلى مستوى الخدمات الإلكترونية، فإن بنك التضامن يقدم مجموعة واسعة من الخدمات، ومن أبرزها خدمة البطاقات المصرفية والتي تشمل كافة منتجات الفيزا (الخصم، الإئتمانية، الدفع المسبق والنت) وخدمة التضامن موبايل للأفراد والشركات وخدمة الإنترنت المصرفي للأفراد والشركات وكذلك خدمة الكاردلس. كما قام بتوفير هذه الخدمات بإصداراتها الحديثة ذات التقنيات المتطورة (3D Secure- Contactless).

لدى بنك التضامن، خدمة (تضامن باي) لإرسال وإستقبال الحوالات السريعة بفضل شبكة وكلاء البنك التي تتجاوز 3500 نقطة. وتهتم هذه الخدمة بشكل أساسي في خدمة المغتربين في منطقة الخليج العربي في إيصال حوالاتهم إلى عوائلهم داخلياً. أيضاً طوّر البنك خدمة محفظتي تمثل خدمة دفع الكتروني تُوفر تحويل الأموال وسداد الفواتير ودفع المشتريات.

ويقدم البنك أيضاً خدمات التمويل العقاري عبر ذراعه للتطوير العقاري (شركة التضامن العقارية)، وخدمات التمويل للمشاريع الصغيرة عبر ذراعه التمويلي (برنامج التضامن للتمويل الأصغر).

■ لا شـك في أن اليمـن لا يزال يعاني عدم الإسـتقرار، كيف تعملون على توفير الخدمات المصرفية الإسـلامية لجميع عملائكم في ظل هذه الأوضاع؟

- لقد تعامل البنك مع الأزمة منذ البداية، وفق منهجية إستمرارية الأعمال بصورة طبيعية لتعزيز الثقة لدى عملاء البنك، وضمان إستمرار التدفقات في كافة الحسابات، وقد إنعكس هذا النهج بشكل إيجابي في تعاملات البنك الخارجية من خلال علاقات البنك مع المراسلين في مختلف دول العالم والوفاء في كافة الإلتزامات المترتبة عليه، من دون تعثّر في أي منها.

كادر البنك المتميز والذي صُقلت مهاراته على مدى سنوات الأزمة، جعلت منه يتكيّف مع الأزمة كواقع معاش. إن البنك بفضل إدارته التنفيذية المنفتحة والمرنة، جعلته قادراً على التعامل مع الواقع الجديد في التحوُّل الرقمي مواكباً بذلك ما تشهده المنطقة في الإقليم والعالم. ونظراً إلى أن اليمن من الدول التي لديها مغتربون في الخارج، حيث تُعتبر حوالات المغتربين رافداً اقتصادياً كبيراً في تعزيز العملة الأجنبية للبلد بعد النفط، فقد قام البنك بإيلاء هذه الشريحة إهتمامه البالغ لخدمة المغتربين وعائلاتهم في ظل هذه الظروف الصعبة، مستخدماً الأساسية مثل القمح والأدوية وتعزيز الأمن الغذائي. كما إستطاع البنك المساعدات الإنسانية المقدمة عبر المنظمات الأممية، وذلك إنطلاقاً من دوره المجتمعي والإنساني، والتنسيق لتوزيع هذه المساعدات للمستفيدين من النازحين والفئات الأكثر تضرُّراً.

كما لم يغفل البنك خلال هذه الأزمة نشاطاته التمويلية كبنك إسلامي، من خلال تمويل إستيراد إحتياجات التجار في البلد، وأيضاً الإسهام في التنمية من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية الكبيرة محلياً، والتي تشغّل العديد من الأيادي العاملة وتساعد في تخفيف أضرار الظروف الراهنة. كما قام البنك من خلال ذراعه للتمويل الأصغر بمنح تمويلات لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة على إمتداد الجمهورية اليمنية.

كل هـذا التنوع والمساهمة المجتمعية من خلال تغطية جزء من الفاتورة التجارية والتمويلات المحلية والتعاملات مع المنظمات الدولية، عكس صورة جيدة عن النشاط المصرفي بشكل عام في اليمن أمام المراسلين خارجياً، وهو ما عزّز قدرة البنك على الإحتفاظ بعلاقات

متينة معهم في كل دول العالم وفي مختلف العملات.

■ ما هي رؤية بنك التضامن المصرفية الإسلامية على صعيد الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهل تواكب خدماتكم المصرفية الإسلامية أوضاع محدودي الدخل ومشاركة النساء في المجتمع ؟

- يُعتبر بنك التضامن من البنوك الرائدة في مجال التمويل الصغير والأصغر، حيث خصّص برنامجاً خاصاً لخدمة هذه المشاريع من خلال ذراعه التمويليي (برنامج التضامن للتمويل الأصغر). وقد وضع البنك الأسس التي ينطلق منها البرنامج عبر تحديد أهداف واضحة عكستها خطتنا الإستراتيجية والتى تتمثّل في التالي:

- ♦ المساهمة في تحسين الظروف المعيشية لذوي الدخل المنخفض، وأصحاب المشاريع الصغيرة وصغار المزارعين في جميع محافظات اليمن وخصوصاً في المناطق الريفية من خلال تقديم خدمات مالية وغير مالية مستدامة ومتنوعة تلبي إحتياجات العملاء، بما يتماشى مع التطور الرقمي والمتوافق مع الشريعة الإسلامية، وبناء مؤسسة صلبة تطور بإستمرار مع موظفين مؤهلين تأهيلاً عالياً.
- ♦ تطوير خدمات مالية شاملة مع التركيز على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وصغار المزارعين والإسكان. بالإضافة إلى تطوير خدمات الإدخار والتحويلات والتأمين المستدامة والمتنوعة التي تلبي إحتياجات العملاء بما يتوافق تماماً مع الشريعة الإسلامية (مثل المرابحة والمضاربة والتأجير والاستصناع والسلم)، فضلاً عن تسهيل وصول عملائنا إلى غيرهم.
- ♦ الوصول إلى أكبر عدد من العملاء المستهدفين بأكثر الطرق كفاءة من خلال التوسع جغرافياً في جميع المحافظات ولكن بشكل خاص في المناطق الريفية. وسيتم ذلك من خلال تعزيز الفروع الحالية وفتح فروع جديدة بشكل رئيسي في المناطق المحرومة، وإستخدام الوسائل الرقمية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

يسعى التضامن للتمويل الأصغر دائماً لتطوير خدمات مالية شاملة تتضمن التمويل والتأمين والادخار والحوالات، وتحديث هذه الخدمات باستمرار وفقاً لاحتياجات الفئات المستهدفة، حيث تجعل العميل محور تقديم الخدمات. وقد تم تطوير المنتجات والإجراءات بالتعاون مع أفضل المؤسسات الدولية الشريكة مثل مؤسسة التمويل الدولية وصندوق سند وبراجما.

من خلال ذلك إستطعنا تقديم منتجات للمرة الأولى في السوق مثل التمويل التعليمي والتأمين على العملاء، والإهتمام برواد الأعمال والنساء من خلال منتجات متخصصة لهذه الفئات.

البنك العربي يحصد جائزة «أفضل برنامج للمسؤولية الإجتماعيّة للشركات» فى الشرق الأوسط





البنك العربي ARAB BANK

حصد البنك العربي مؤخراً جائزة «أفضل برنامج للمسؤولية الإجتماعية للشركات» في الشرق الأوسط والمقدمة من مجلة «إيميا فاينانس» (EMEA Finance) العالمية، وذلك تقديراً للإنجازات المميزة التي حققها البنك في هذا المجال ضمن إستراتيجيته الشاملة للاستدامة.

ويأتي فوز البنك العربي بهذه الجائزة بناءً على النهج الإستراتيجي الشامل الذي يتبناه البنك في مجال الإستدامة والمسؤولية الإجتماعية للشركات وبرامجه المجتمعية التي تسهم في تحقيق الأثر الإيجابي والمستدام في المجتمعات التي يتواجد بها البنك، وذلك من خلال عمله بشكل وثيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة على المستوى الإقتصادى والبيئي والإجتماعي.

يُذكر أن البنك العربي كان قد أطلق في أواخر العام الماضي، إطار عمل للتمويل المستدام، كأول بنك في المملكة الأردنية يقوم بإطلاق وتبنّي مثل هذا الإطار، وذلك بهدف دعم توجهات البنك على صعيد الإستدامة ودمج المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة (ESG) في أعماله.

كما أن البنك العربي كان أول بنك في المملكة، ومن بين أوائل المؤسسات المصرفية في المنطقة التي قامت بإطلاق تقارير إستدامة سنوية وفقاً للمبادئ العالمية والممارسات الفضلي في هذا المجال، مما يُجسّد حرص البنك العربي على مواصلة دوره الرائد

ونهجه المؤسسى على صعيد التنمية المستدامة.

من جهة أخرى، وتزامناً مع يوم المرور العالمي وأسبوع المرور العربي، واصل البنك العربي رعايته لحملة «مدرستي فرحتي» في إطار التزامه بدعم وخدمة المجتمعات المحلية، حيث تم إطلاق الحملة بالتنسيق مع إدارة السير المركزيّة، بهدف تعزيز السلامة على الطرق وإرشاد وتعليم الطلاب على عدد من القواعد المرورية المهمة مثل الطرق الصحيحة لعبور الشارع وتجنّب المواقف الخطرة على الطرقات.

وتستهدف حملة «مدرستي فرحتي» 60,000 طالب وطالبة من مختلف مدارس المملكة، وتهدف إلى الحد من حوادث الدهس من خلال إرشاد الطلبة باستمرار وبطرق أكثر فاعلية، حيث يتم تنفيذ هذه المبادرة من خلال عقد ورشات عمل تثقيفية ومحاضرات تفاعلية بالإضافة إلى الكتيب الذي يحمل إسم الحملة، حيث تم طباعة 30 ألف نسخة من هذا الكتيب بالإضافة إلى عدد من المواد التوعوية التي تقدم للطلاب مجموعة متنوعة من القواعد والإرشادات بلغة سهلة بصورة قصص حوارية وبأسلوب يشد إنتباه الطلاب.

بنك مصر أجرى بعض التحديثات على أنظمته التشغيلية بسبب التوقيت الصيفي



أعلن بنك مصر عن إجراء بعض التحديثات على أنظمة البنك، بسبب بدء العمل بنظام التوقيت الصيفي. وأفاد البنك أنه «نظراً إلى العمل بنظام التوقيت الصيفي، سيتم إجراء بعض التحديثات على أنظمة البنك التشغيلية بدءاً من 27 نيسان (أبريل) 2023، مما يؤثر على الخدمات المقدمة للعملاء». من حهة أخرى، أعلن بنك مصر عن أحدث عروض التقسيط في مابه (أبار) 2023 للعملاء حاملي بطاقاته

من جهة أخرى، أعلن بنك مصر عن أحدث عروض التقسيط في مايو (أيار) 2023 للعملاء حاملي بطاقاته المصرفية.

ويُتيح البنك من خلال هذه العروض تقسيط المشتريات حتى 60 شهراً من دون فوائد عبر بطاقات بنك مصر الإئتمانية، بالإضافة إلى عروض مميّزة لحاملي بطاقات الخصم المباشر، وذلك لدى مجموعة كبيرة من المتاجر.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

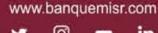


- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr was named the 'Best Provider of Money Market Funds in Africa and the Middle East' for the years 2009 and 2010 and the 'Best Provider of Money Market Funds in the Middle East' for the years 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015. The bank was also named the 'Best Provider of Money Market Funds and Short-Term Investments in the Middle East' in 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and in Africa and the Middle East in 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 44 Islamic
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 800 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for the years 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 and 2021 and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) for the seventh year, in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"











in





«الكويت الدولي» KIB يُنظّم سحب «فتح حساب الدروازة إلكترونياً» ويعلن الرابح



نواف الخريف مساعد المدير العام في الإدارة المصرفية للأفراد

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) إسم العميل الرابح في سحب حملة «فتح حساب الدروازة إلكترونياً» خلال مايو (أيار) 2023، حيث فاز العميل حسين رمضان محمد قطب. ويأتي هذا السحب بعد تجديد البنك حملته المصممة لتوفير تجرية مصرفية رقمية مميزة، ومكافأة عملاء البنك ممن فتحوا

حساب الدروازة إلكترونياً عبر المنصات الرقمية، سواء عبر «KIB أونلاين» أو تطبيق «KIB موبايل».

وفي هذا السياق، جدّد مساعد المدير العام في الإدارة المصرفية للأفراد في KIB، نواف الخريف التأكيد «بأن سحوبات وجوائز هذه

الحملة المميّزة، تُسهم في تشجيع العملاء على الإدّخار، من جهة، والتمتُّع في حلول البنك الرقمية المبتكرة، من جهة أخرى»، لافتاً إلى «النجاح الكبير الذي حقّقه حساب الدروازة، الأقوى من نوعه في الكويت، بفضل فريق عمل KIB المحترف، وجهوده المستمرة، إضافة إلى الولاء والدعم الدائم من قبل العملاء».

وأوضح الخريف قائلاً: "إن خطوات التطوير المستمرة لهذه الحملة الفريدة من نوعها، تؤكد ريادة KIB في مجال إبتكار وتقديم تجربة مصرفية متكاملة بمزايا غير مسبوقة، والتركيز بشكل أساسي على أولوية العميل وتلبية كل إحتياجاته، إذ سجّلنا نجاحاً منقطع النظير في هذه الحملة، وذلك من خلال الكفاءة، وسرعة الوصول الرقمي إلى الخدمات، وتوفير القيمة المضافة عبر المكافآت وتحقيق أقصى إستفادة ممكنة من أقوى منتج مصرفي، وهو حساب الدروازة الجديد، بمزاياه الحصرية، والذي يُوفر للعملاء أعلى نسبة عوائد شهرية متوقعة، إلى جانب السحوبات على جوائز نقدية مجزية، والمتوافق تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمعتمد من قبل الهيئة الشرعية في KIB».

بنك الخليج إختتم رعايته للمصمِّمين والمبدعين الشباب في مؤتمر OUD FASHION TALKS

إختتم بنك الخليج وموقع «عود» النسخة OUD FASHION ، من مؤتمر TALKS ، الدي أقيمت فعالياته على مدى يومين في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي، بمشاركة نخبة من المصمّين العالميين والكويتيين وممثلي الشركات الراعية، ومنهم مجموعة التمدين و«مازاراتي الكويت»، و«يبريم للمجوهرات» وشركة بيضون.

وقال نائب المدير العام للاتصالات

المؤسسية في بنك الخليج أحمد الأمير: «واصلنا العمل في النسخة الثانية على تقديم المزيد من الدعم والرعاية للمصممين والمبدعين الشباب، لمساعدتهم على الإنطلاق والوصول إلى العالمية، نظراً إلى أهمية هذا القطاع وتزايد الإهتمام به والإقبال عليه من المبادرين والشباب في الكويت»، مشيراً إلى «حرص



البنك على إشراء المؤتمر هذا العام بعدد أكبر من المصمّمين، وإضافة ورش عمل لتبادل الخبرات بين المصمّمين العالميين والكويتيين، ما يُساعد المصمّمين الشباب على إكتساب خبرات جديدة، تُمكنهم من مواكبة أحدث ما وصلت إليه كبريات بيوت الموضة والأزياء حول العالم».

Best Islamic Bank For 2022





«الأهلى المصرى» يحصل على شهادة التوافق مع المعيار الجديد لأمن المعلومات 2022: أيزو 27001



هشام عكاشه رئيس مجلس إدارة الأهلي المصري

المصرى على شهادة الأيزو: 27001/2022 لإدارة أمـن المعلومات، وذلك كأول بنك في مصر وأفريقيا يحصل على تلك الشهادة من هيئة المواصفات القياسية البريطانية BSI ، حيث تمكن البنك من تحقيق كافة متطلبات المعيار الجديد والذي تم إصداره في أكتوبر (تشرين الأول) 2022 كإصدار

حصل البنك الأهلى

محدث من المعيار السابق ISO 27001:2013 والذي كان «الأهلي المصرى» قد حصل على شهادة التوافق معه أيضا كأول بنك في مصر وشمال أفريقيا في العام 2016، كما جدّد البنك حصوله عليها لدورة ثالثة جديدة في مايو (أيار) 2022 عقب عملية تقييم شاملة لكافة الضوابط المطبقة لتشمل تأمين البيانات في نطاق مراكز



البيانات ومركز الإتصال وفروع الخدمة الإلكترونية.

وقد أعرب هشام عكاشه رئيس مجلس إدارة «الأهلى المصرى» عن ترحيبه «بقدرة البنك على الحصول على هذه الشهادة الدولية والتي تؤكد حرصه على تطبيق أحدث المعايير الدولية لتأمين بيانات العملاء والموظفين، وإجراء التقييم الدوري للتأكد من كفاءة وفاعلية تطبيقها، وهو ما يُعدُّ تأكيداً على قدرة البنك على مواصلة فعاليته وكفاءته في إدارة عملياته وخدماته المصرفية، وإضافة لدوره المتنامي في خدمة وحماية الإقتصاد القومي وتحقيق الإستقرار المالي والمصرفي مع الحفاظ على أموال المودعين وتعظيم العائد على رأس المال المستثمر.

بعدما تجاوزت أرباحها في 2022 كلاً من «أبل» و«مايكروسوفت» و«إكسون موبيل» مجتمعين «أرامكو» تزيح «مايكروسوفت» وتُصبح ثانى أكبر شركة فى العالم

أزاحت عملاق النفط السعودية «أرامكو»، شركة مايكروسوفت الأميركية، لتصبح ثاني أكبر شركة في العالم من حيث القيمة والبالغة 2.11 تريليون دولار (7.92 تريليون ريال) بعدما وصل سهم الشركة

أخيراً إلى مستوى 36 ريالاً.

ولا تزال شركة «أبل» تحتفظ بصدارة الترتيب، مع قيمة سوقية تقارب 2.6 تريليون دولار، تليها «أرامكو» (2.11 تريليون دولار)، ثم «مايكروسوفت» (2.05 تريليون دولار).

جاءت إرتفاعات سهم «أرامكو السعودية» عقب إعلان ولى العهد الأمير



محمد بن سلمان، عن نقل 4 % من أسهمها إلى شركة سنابل للإستثمار المملوكة بالكامل من قبل صندوق الإستثمارات

وكانت «أرامكو» قد حققت في 2022 أعلى أرباح منذ الإدراج، مرتفعة بنسبة 46.5 %، لتبلغ 604 مليار ريال، مقابل 412.4 ملياراً في 2021.

يُشار إلى أن «أرامكو» تُعد الشركة الأكثر ربحية في العالم، إذ تتجاوز أرباحها لعام 2022، أرباح كل من «أبل»، و«مايكروسوفت»، و«إكسون موبيل» مجتمعين، وفقاً لتصنيف موقع Companies market cap.

<mark>دلوقتی مع خدمة كاش أوای تقدر تسحب</mark> كاش من محطات البنزين او السوبر ماركت



رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢ – ... – ٢٠٠

تطبق الشروط والاحكام

وظائف بنك القاهرة لحديثى التخرُّج فى جميع محافظات مصر

في ضوء سعي البنك للتوسع وإحتياجات العملاء، أعلن بنك القاهرة عن فرص عمل للخريجين من العام 2019 إلى العام 2022 للشباب والخريجين المؤهلين على نحو عال في العديد من التخصُّصات.

أما المسؤوليات الوظيفية المحدّدة فهي إدارة فترة الخدمة وتلبية إحتياجات العملاء بسرعة وفعالية، لتحقيق الأهداف المالية وغير المالية في ضوء السياسات التي يُحدّدها البنك، والإمتثال لجميع الشروط والمعايير التي يضعها البنك.

وبحسب بيان بنك القاهرة، تُعتبر رواتب البنك من بين الأعلى، ويختلف الراتب حسب درجة الوظيفة المصرفية. ويمنح البنك موظفيه يومي إجازة في الأسبوع، بالإضافة إلى الإجازة السنوية، والمساعدة في الإسكان والمساعدة في الإضافة إلى



الحوافز، والتأمين على الحياة والتأمين الصحي الشامل، بالإضافة إلى التأمينات الإجتماعية وقروض من دون فوائد.

برنامج «العزون» يحصل على «جائزة أفضل باقة شاملة للحسابات والتمويلات»

حصل بنك العز الإسلامي على «جائزة أفضل باقة شاملة يقدمها للعملاء من خلال برنامج العز للتمويلات والحسابات، وقد تم تكريم البنك في منتدى أو أي آر OER للأعمال الذي أقيم تحت رعاية الشيخ سالم بن مستهيل المعشني، المستشار بديوان البلاط السلطاني، في حضور عدد من الفاعليات الرسمية والمصرفية والمالية، وقد تسلم الجائزة، أسعد بن هلال الخروصي مساعد المدير العام الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك العز الإسلامي.

ويعد برنامج «العزون» شاملاً حيث يجمع للتمويلات والحسابات، وخطط الإدخار للراغبين في تحويل رواتبهم إلى بنك العز الإسلامي، إذ يعكس هذا البرنامج إلتزام البنك في تقديم الخدمات المبتكرة التي تلبي إحتياجات مختلف شرائح المجتمع الراغبين في الإستفادة من المنتجات التمويلية والحسابات في مختلف أنواعها وبنسب تمويلية مرنة، بالإضافة إلى تعزيز تجربة العملاء الطامحين إلى الإستثمار في الإدخار.





بمشاركة خلود السقاف وزيرة الإستثمار الأردنية

هيئة تمكين المرأة العربية استعرضت أهدافها واستراتيجية المستقبل

أقامت هيئة تمكين المرأة العربية، بمشاركة وحضور وزيرة الإستثمار الأردنية خلود السقاف، وبرعاية البنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك الإسكان، لقاءاً رمضانياً، في العاصمة الأردنية عمّان، شارك فيه إلى الوزيرة السقاف، نانسي نمروقة وزيرة الدولة للشؤون القانونية، إضافة إلى أعضاء الهيئة، وعدد كبير من السيدات رواد الأعمال وأصحاب المشاريع.

وقد معدد من السيدات تجاربهن المهنية وإنجازات مشاريعهن، ونضالاتهن بهدف تمكينهن في المجتمع، وهي بمثابة تجارب ناجحة للمرأة العربية في ظل التحديات والأزمات الإقتصادية المتتالية. وقد جرى خلال الحفل، عرض أهداف هيئة تمكين المرأة من خلال قصص نجاح السيدات. يُذكر أن الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام حسن فتوح، كان قد أعلن مؤخراً إختيار وزيرة الإستثمار، خلود السقاف رئيسة لهيئة تمكين المرأة العربية.



















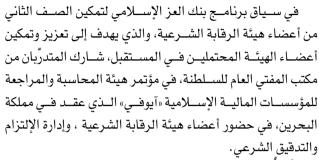








شرعية «العز الإسلامي» شاركت في مؤتمر هيئة الرقابة الشرعية «آيوفي»



ويُعدُّ مؤتمر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الحدث الأهم سنوياً على مستوى الصناعة المالية الإسلامية، حيث ناقش أهم القضايا والمستجدات المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية المالية الإسلامية الدولية، ودعم فرص الإبتكار فيها وتوسعها في مختلف أنحاء العالم، والمحافظة على أصالتها وإلتزامها الشرعي، كما شارك أكثر من 35 متحدثًا في حلقات النقاش من بينهم علماء الشريعة، وواضعو السياسات والمهنيين والعاملين في قطاع الصيرفة والمالية الإسلامية العالمية من جميع أنحاء العالم.

وقال عيسى بن سالم الريامي رئيس إدارة الإلتزام والتدقيق الشرعي: «إن مثل هذه المؤتمرات لها أهمية بالغة في تحقيق التجانس بين الممارسات المالية الإسلامية الدولية والتقارير



المالية للمؤسسات المالية بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية السـمحاء ومبادئها، وتوفير الأدلة الإرشادية اللازمة لعمل الأسواق المالية الإسـلامية، وإعداد التقارير المالية بصورة موافقة لأحكام الشريعة ومبادئها، بالإضافة إلى وضع المعايير للمؤسسات المالية الإسـلامية بما يدعم نمو الصناعة وتطورها»، مؤكداً «أن مثل هذه المؤتم رات تهـدف أيضاً إلى الإرتقاء بجودة ممارسات المراجعة والحوكمة المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، وتحسين مستوى توحيد تلك الممارسات بإعداد وإصدار معايير في كل من المراجعة والحوكمة وتفسيرها لهـذه المؤسسات، والإرتقاء بالممارسات الأخلاقية المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بإعداد وإصدار مواثيق في الأخلاقيات وتفسيرها لهذه المؤسسات».

«بوبيان» يُطلق حساب «بريميوم» لعملائه ذوي الملاءة المالية

لهم ومعرفة آرائهم والتعرُّف

على مختلف إحتياجاتهم المصرفية المتوعة»، مؤكداً

«حرص بنك بوبيان دائماً على تقديم الأفضل لعملائه

مما يعكس حصول البنك

على جائزة (أفضل خدمة

عملاء) على مستوى البنوك

الإسلامية لمدة 13 سنة

في سياق منح عملائه تجارب مصرفية مميزة، أعلن بنك بوبيان عن إطلاق حساب «بريميوم» الجديد الذي يُواكب التطوُّرات التي يشهدها البنك والتي تهدف إلى منح عملائه من ذوي الملاءة المالية مجموعة مميزة من الخدمات والمنتجات التي تتناسب مع إحتياجاتهم داخل الكويت وخارجها.

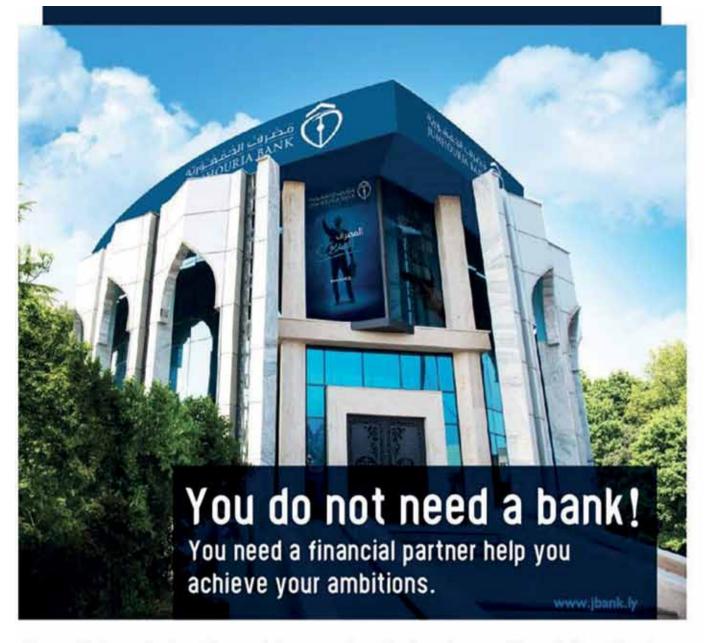
وتم إطلاق الحساب الجديد خلال إحتفالية خاصة في دار حمد حضرها عدد من كبار مسؤولي البنك، وفريق «بريميوم»، ومجموعة من الإعلاميين، وشارك فيها عدد من شركاء البنك ومزوّدي الخدمات الحصرية لحساب بريميوم.

وقال رئيس الخدمات المصرفية الخاصة والشخصية في بنك بوبيان عبدالله المجحم: «سعداء بإطلاق الحساب الجديد الذي يؤكد تواصلنا الدائم مع عملائنا على مدار السنوات الماضية، وحرصنا على الإستماع



عبدالله المجحم

متتالية وعلى مستوى جميع القطاعات الاقتصادية في الكويت لمدة ستة سنوات من مؤسسة «سيرفس هيرو» المتخصصة بقياس مستوى رضى العملاء».



You can find us on the top of the mountains, across the plains, in rural areas, cities and villages through an expanded network of branches dispersed on all the regions and parts of homeland.

We seek to introduce to our clients and customers all that is new in the banking industry and Libyan technology.

We are your strategic partner for all projects including the infrastructure and mega industrial projects: We are Your Banking Friend.





أكثر من 600 فرع عبر 5 قارات



من خلال شبكة فروعنا المنتشرة عالمياً، نتيح لكم الوصول إلى الأسواق المختلفة خصوصا أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الواعدة والتى نعتبر أحد أقدم البنوك فيها وأكثرها أماناً وموثوقية.

البنك الهربي ARAB BANK



arabbank.com





